الفصل الثانـي

العالم العربي في ظل الحكم العثماني

من أوائل القرن السادس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر

(القسم الأول)

أولاً : طبيعة الحكم العثماني للبلاد العربية

ثانياً : الحكام المحليون في بلاد الشام

- أسرة العظم في دمشق – المعنيون والشهابيون في لبنان
- ظاهر العمر وأحمد الجزار في فلسطين

ثالثاً : العراق وحكم المماليك

رابعاً: مصر في ظل الحكم العثماني

- نظام الحكم والإدارة – تطور الأوضاع السياسية
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الثاني

العالم العربي في ظل الحكم العثماني

من أوائل القرن السادس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر

(القسم الأول)

يتناول هذا الفصل دراسة أوضاع العالم العربي في ظل الحكم العثماني، لفترة ثلاثة قرون تقريباً، تبدأ منذ الفتح أو التوسع في أوائل القرن السادس عشر، وتستمر حتى مجيء أول غزوة استعمارية أوروبية للعالم العربي في العصر الحديث، وهي الحملة الفرنسية على مصر والشام (١٧٩٨- ١٨٠١) لأنه بمجيء هذه الحملة، يبدأ تدخل الأوروبيين بشكل استعماري مباشر، أو كغزاة للبلاد العربية، وليشكلوا منذ ذلك التاريخ عنصراً مؤثراً وخطراً في مسيرة التاريخ العربي، مما سينعكس أثره بطبيعة الحال على علاقة العرب بالعثمانيين، وقد اعتمد بعض المؤرخين تسمية الفترة التي يتناولها هذا الفصل «بالعصر العثماني الأول» حيث تبدأ بعدها مرحلة جديدة مع القرن التاسع عشر، تميزت بوقوع معظم البلاد العربية فريسة للنفوذ والسيطرة الأوروبية، بدرجة أو أخرى، ويلاحظ أن التدخل الأوروبي، خلال المرحلة الجديدة، التي سميت «بالعصر العثماني الثاني» لم ينه علاقة العالم العربي بالدولة العثمانية تماماً، وإنما ساهم، إلى جانب عوامل أخرى، أهمها ضعف الدولة العثمانية ذاتها وتدهورها، في تحويل هذه العلاقة إلى مجرد علاقة اسمية أو شكلية، حيث بلغت هذه العلاقة حدها الأدنى، وظل الأمر هكذا حتى قامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، لتخرج منها الدولة العثمانية منهزمة ممزقة الأوصال، ومعترفة في النهاية، في مؤتمر لوزان عام ١٩٢٠، بزوال سيادتها على العالم العربي، الذي كانت قد سقطت معظم بلاده فريسة للاحتلال أو لأشكال من التبعية للدول الأوروبية، تحت اسم الحماية أو الوصاية أو الانتداب.

أولاً : طبيعة الحكم العثماني للبلاد العربية

لقد رأينا أنه منذ بدايات القرن السادس أصبحت معظم البلاد العربية خاضعة للدولة العثمانية، باستثناء المغرب الأقصى والأطراف الجنوبية والجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة العربية، وفي قلبها نجد، ويلاحظ أن هذه الوحدة السياسية الكبرى التي أقامها العثمانيون، رغم أنها كانت شبه متجانسة واضحة الحدود والمعالم، إلا أن حدودها الشرقية كانت قلقة وضعيفة ومعرضة للأخطار، فرغم سقوط العراق في يد العثمانيين، إلا أن ساحله على الخليج العربي، لم يستقر فيه النفوذ العثماني كل الاستقرار، كما لم يصل النفوذ العثماني إلى عُمان والساحل الشرقي للجزيرة العربية حتى أواخر القرن الثامن عشر تقريباً.

وقد عملت الدولة العثمانية على تثبيت أقدامها في المناطق التي أخضعتها وتوسعت فيها، من خلال نظام حكم مركزي واضح المعالم، وقد دامت هذه السيادة حتى بدايات القرن العشرين، أي نحو أربعة قرون، سواء كانت هذه السيادة فعلية أو شكلية، معنى هذا أنها لم تكن مؤقتة، وعلى الرغم من طول مدة السيادة العثمانية، فإنها ظلت تمارس من خلال سلطة مركزية «خارج البلاد العربية» مما انعكس أثره على بقاء أوضاع المجتمعات العربية، كما هي دون تغيير حقيقي أو جوهري، فلم تصطبغ البلاد العربية بصبغة عثمانية أو تركية، وظل العثمانيون يشكلون طبقة حاكمة على السطح، كبديل لطبقة المماليك التي كانت تحكم قبلهم.

ويلاحظ كذلك أن الدولة العثمانية أرادت استرضاء بعض الشخصيات التي ساعدتها في عمليات فتوحاتها وتوسعها في المناطق العربية، فضلاً عن الاستفادة بخبراتها الإدارية في هذه المناطق، فعلى سبيل المثال عينت جان بردي الغزالي والياً على الشام، وخاير بك والياً على مصر، وخير الدين باربا روسا حاكماً على الجزائر.

وقد خضعت البلاد العربية لنفس التنظيمات التي خضعت لها إيالات أو ولايات الدولة العثمانية الأخرى، ففي القرن السابع عشر كانت البلاد العربية تشكل نصف

ولايات الدولة، إذ بلغ عددها سبع عشرة ولاية، أربع منها في العراق (بغداد – البصرة – الموصل – شهرزور) وخمس في بلاد الشام (دمشق – طرابلس – حلب – الرقة – صيدا)، وثلاث في شبه الجزيرة العربية (اليمن والإحساء، وشرافة مكة) ثم ولاية واحدة في كل من مصر وتونس وطرابلس الغرب والجزائر، فضلاً عن ولاية في بلاد الحبش (أريتريا وجزء من شمال الصومال).

وقد وضعت الدولة العثمانية على رأس كل ولاية والٍ (أو بكلر بكي). وكان بعضهم برتبة وزير، وألحقت الدولة بالولايات عدداً من كبار الموظفين، منهم الدفتردار والكتخدا أو الكخيا (وكيل الباشا)، وأغا الانكشارية (قائد الحامية)، وقاضي القضاة، وكلهم يعينون رأساً من قِبَل السلطان، كما أبقت الدولة العثمانية حاميات عسكرية (وجاقات) في عدد من الولايات، تتفاوت فرقها حسب أهمية الولاية.. يضاف إلى وجود هذه الحاميات، التي هي جزء من الجيش السلطاني، حرصت الدولة على أن تُسكّ العملة في سائر الولايات باسم السلطان العثماني، أي تكون له «السكة»، وكذلك «الخطبة» أي يُخطب باسمه في مساجد الولايات جميعاً، باعتبار أن الحامية والسكة والخطبة تمثل رموزاً للتبعية وأدوات لها.

وإذا أردنا أن نستنتج السمات العامة للحكم العثماني للبلاد العربية، فيمكن ملاحظة الخصائص والسمات الآتية:

أولاً: أنه كان حكماً «سطحياً» أي أنه كان قليل التأثير في المجتمعات العربية، بل على العكس فإن البلاد العربية العريقة في إسلامها وعروبتها التي دخلت في نطاق الدولة العثمانية، ساهمت في صبغ الدولة بصبغة شرقية إسلامية أكثر من ذي قبل، وبالرغم من أن الحكم العثماني ساعد على تقوية وتأكيد الحياة الدينية للعالم العربي من خلال تمسكه بأحكام الشريعة الإسلامية باعتبارها أساساً للحكم، إلا أن أسلوب الحياة العثماني لم يتغلغل في المجتمعات العربية، التي احتفظت بتقافاتها المحلية وتقاليدها، بل بالكثير من نظم الحكم التي كانت سائدة فيها، قبل خضوعها للدولة العثمانية فيكاد يجمع المؤرخون على أن العثمانيين لم ينجحوا في «عثمنة أو تتريك» البلاد العربية، أو لم يحاولوا ذلك، بل ربما حدث العكس، وهو أن العثمانيين تأثروا، بدرجة ما، بثقافة تراث وتقاليد البلاد العربية.

ثانياً : أن هذا الحكم فرض نوعاً من «العزلة» على العالم العربي، وقد يبدو صحيحاً أن العثمانيين استطاعوا حماية العالم العربي من تسلل النفوذ الغربي إليه حتى أواخر القرن الثامن عشر، وأن اتجاههم لذلك جعلهم يمعنون في زيادة الحذر، فأحاطوا الشرق العربي بسياج من العزلة، حال بينه وبين الاتصال بالعالم الخارجي، حتى بات تاريخ الشرق العربي تاريخاً محلياً، يتمثل في النزاعات المحلية، أو الصراع على السلطة بين عناصرها العثمانية وبين القوى المحلية داخل الولايات، وقد انسحبت هذه العزلة من الجانبين السياسي والاقتصادي إلى سائر الجوانب الحضارية الأخرى، فلم يقدر للبلاد العربية أن تتصل بالحضارة الأوروبية، التي كانت قد قطعت أشواطاً من التقدم الحضاري منذ عصر النهضة، وقد نتج عن هذه العزلة هوة حضارية واسعة لازالت آثارها ممتدة حتى يومنا هذا.

ثالثاً : كان أسلوب الحكم العثماني، كما أشرنا، مركزياً، فقد حكم العثمانيون العالم العربي حكماً غير مباشر، عن طريق الفرمانات والقرارات التي يصدرها السلاطين، ويتولى تنفيذها كبار رجالهم، الذين يأتون رأساً من استانبول. وكانت فلسفة الحكم عند العثمانيين أقرب إلى الفلسفة الليبرالية، فيما يتعلق بدور الدولة ومحدوديته، حيث اقتصرت وظيفتها تقريباً على مسألة الدفاع عن الولايات وممتلكاتها وحفظ الأمن والاستقرار بواسطة الحاميات، ثم تحصيل الأموال الأميرية (الضرائب) من خلال إدارة مالية منظمة وقوية، تتولى توزيعها في وجوهها المختلفة، وأخيراً تحقيق العدل بين الناس من خلال الأجهزة القضائية في مختلف الولايات العربية.

أما وظائف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وما يتعلق بالإنتاج والخدمات، فكان خارجاً عن مسئولية الدولة العثمانية، ويعزو المؤرخون ذلك إلى أنه كان ثمة قصور لدى العثمانيين في فهم طبيعة مهمة الدولة ووظيفتها الاجتماعية وأن من واجباتها السعي لسعادة ورفاهية المحكومين، ومن هنا انفتح المجال واسعاً لشراء وظائف الدولة وانتشار الرشوة والمحسوبية، وهو ما انعكس في أشكال من الفوضى السياسية والتدهور الاقتصادي للمجتمعات العربية خاصة خلال القرن الثامن عشر.

ورغم أن الحكم لم يكن مباشراً بشكل عام، حيث ترسل الدولة الحكام من عاصمتها، إلا أن الأمر قد يتفاوت من ولاية إلى أخرى، حسب طبيعة كل منها،

فالولايات البعيدة أو الجبلية، كان الحكم فيها اسمياً، فلم ترسل الدولة إليها ولاة، وإنما كانت تعترف بالقوى القبلية أو الإقطاعية المحلية القائمة، طالما أنها تحكم باسم السلطان، وتجعل له «السكة والخطبة» وتدفع خراجاً سنوياً للخزينة السلطانية، وأحياناً قد تعين الدولة والياً إلى جانب الحاكم المحلي للرقابة وضبط الأمور.

رابعاً : تميز الحكم العثماني للبلاد العربية بأنه حكم «عسكري» بمعنى أن رجال الحكم والإدارة كانوا من قادة الجيش، ولعلنا أشرنا إلى أن الجيش العثماني كان أداة الحرب والحكم معاً، بحكم النشأة العسكرية الدولة، كما كانت الدولة تقطع الأراضي لكبار رجال الجيش لزراعتها والاستقرار فيها، عوضاً عن دفع مرتباتهم، كما هو الشأن في إقطاعات «التيمار والزعامت» أو ما عُرف بالإقطاع العسكري، مقابل أن يقدم هؤلاء القادة خدمات عسكرية من فرسان وتكاليف إعدادهم للدولة في أوقات الحرب، والمعنى هنا أن الجيش والعسكر هم الأصل في نشأة الدولة وإدارتها وإدارة الحرب والحكم وزراعة الأراضي.. وينبغي ملاحظة أن البلاد العربية لم تكن كلها خاضعة لنظام الإقطاع العسكري، الذي برز في بعض ولايات العراق بشكل واضح، كما كانت هناك ولايات عربية كمصر، لم تعرف سوى نظام الحاميات (الوجاقات) التي تتألف من جنود محترفين، تدفع لهم الدولة رواتب، وتخصص لهم مساحات من الأراضي «يحبس» ريعها للإنفاق على جنودها سميت الأراضي الأحباسية.

خامساً : اتسم الحكم العثماني للبلاد العربية «بالمحافظة» على الأوضاع التي كانت قائمة قبل مجيئه، كما ظلت القوانين والنظم التي صدرت خلال عهدي سليم الأول وسليمان القانوني أساساً للحكم في عهود خلفائهم من السلاطين، فلم تكترث الدولة بشكل عام لتحديث نظم الحكم والقوانين السائدة، مما حال دون تبني اتجاهات وأفكار جديدة في هذا الشأن، ومع هذا فيمكن التأكيد على أن أساليب الحكم العثمانية كانت عملية للغاية، تستهدف تحقيق العدالة بأيسر السبل، وكانت الدولة ترى أن كل ولاية يجب أن تعيش على دخلها الخاص، على أن تدفع ضريبة سنوية تقدر حسب إمكانيات كل منها، فقد تبنى السلاطين فكرة أن أسلوب الإدارة البسيط والضرائب البسيطة، تحقق مصلحة الحكام والمحكومين معاً.

سادساً : كانت الدولة العثمانية في أساليب إدارتها «توازن» بين أرباب السلطات، بمعنى أن تحدث توازناً بين أصحاب المناصب العليا الذين تعينهم لإدارة الولايات العربية، حتى لا يتفرد أحدهم بالسلطة ويستولي على الولاية وينفصل بها عن الدولة، فلم يمنح السلطان أحدهم سلطة مطلقة، بل جعل من كل منهم رقيباً على الآخرين، فرغم أن الوالي أو الباشا كان نائباً عن السلطان في ممارسة الحكم، يجمع في يده السلطتين المدنية والعسكرية من الناحية النظرية، إلا أن الدولة كانت تحد من سلطته من الناحية العملية، وتحيطه بالمراقبين والعيون، ثم ما لبث أن قصرت مدة ولايته على عام واحد حتى لا يخطط لتحقيق أطماعه، كما انتزعت منه الإدارة المالية، التي صارت في يد الدفتردار، كما عينت له وكيلاً (كتخدا) يتولى النواحي الإدارية الأخرى، كذلك وضعت الدولة السلطة القضائية في يد قاضي القضاة الحنفي، وكان هؤلاء جميعاً يعينون من قِبَل السلطان.

وكان يحد من سلطة الوالي كذلك وجود قائد الحامية العسكرية (أغا الانكشارية) ونوابه من كبار القادة، وهؤلاء لا يُعيِّنهم الوالي. وإنما يثبتهم فقط، لأنهم يُعيّنون من قِبَل السلطان أيضاً، ومن ثم كانت سلطة الوالي عليهم محدودة الغاية، حيث كانت الحامية جزءاً من الجيش السلطاني، وفي مصر كان قادة فرق الحامية يشاركون في مداولات الديوان الذي كان يضم كبار موظفي الولاية والأعيان وبعض العلماء، ومن ثم كان لهم نفوذ كبير يحد من سلطة الوالي.. وبشكل عام فإن كفاءة هذا النظام وفاعليته كانت تتوقف على مقدرة السلاطين على الإمساك بمقاليد الأمور وحُسن إشرافهم وإدارته، وكذلك على شخصية الولاة والدفتردارون وكفاءتهم وبمقدرة غيرهم من أصحاب المناصب العليا، أي أن حفظ التوازن كان منوطاً بمقدرة الأشخاص وذوي المناصب قبل كل شيء.

سابعاً : لقد كان فهم العثمانيين لطبيعة المجتمع ومهمة الدولة إزاءه، فهماً قاصراً وضيقاً، ذلك أنهم كانوا ينظرون إلى المجتمع باعتباره يشكل طبقتين رئيسيتين: طبقة حاكمة من الأتراك العثمانيين، وطبقة كبيرة واسعة من المحكومين «الرعايا» التي ينبغي عليها أن تعمل لخدمة الطبقة الحاكمة. وهي تقريباً نفس النظرة التي كانت سائدة في البلاد العربية قبل مجيء العثمانيين.. لذلك يجمع المؤرخون[1] على أن العثمانيين شكلوا في المجتمعات العربية التي حكموها، طبقة

أرستقراطية، أو صفوة حاكمة منغلقة على نفسها ومنعزلة، لم تندمج أو تنصهر اجتماعياً مع الشعوب العربية، ومن هنا لم يكن لهم تأثير كبير في حياة هذه الشعوب بشكل عام، وترتب على ذلك أن المجتمعات العربية لم تشهد تغيراً حقيقياً خلال هذا العصر العثماني، وأن كل ما حدث هو استبدال الأرستقراطية العثمانية بالأرستقراطية المملوكة التي كانت قائمة، ويرتب بعض المؤرخين الغربيين ومن لف لفّهم على ذلك، بقدر من المبالغة، نتيجة مؤداها أن هذه القرون الثلاثة من الحكم العثماني (من السادس عشر إلى الثامن عشر) للبلاد العربية، تُعد امتداداً للعصور الوسطى، وأن العالم العربي لم يلج أبواب العصر الحديث إلا في القرن التاسع عشر، مع صدامه مع الغرب، وانفتاحه، قسراً أو طواعية، على حضارته الحديثة.

وأخيراً، يلاحظ أن نظام الحكم الذي أقامه العثمانيون للعالم العربي أوشك على الانهيار حين اختل التوازن الذي أقاموه بين سلطة الولاة والحاميات العسكرية، والقوى المحلية، وزاد من تفاقم الأوضاع ازدياد ثورات وتمرد الحاميات العسكرية وازدياد تدخلها في شئون الحكم والإدارة، وبات السلاطين يترددون بين انتهاج سياستهم التقليدية في تغيير الولاة، وبين تثبيتهم في الحكم لفترات طويلة إذا ما أثبتوا مقدرة في إخضاع الثورات وحركات التمرد، وترتب على هذا الأمر الأخير، تكوين أسرات حاكمة تتوارث الحكم في كثير من ولايات العراق والشام، كما أدى ضعف السلطة المركزية في استانبول إلى قيام حركات ذات طابع انفصالي عن الدولة في جنوب بلاد الشام وفي مصر، كما سيتضح خلال الصفحات التالية.

ثانياً : الحكام المحليون في بلاد الشام

بعد أن فتح السلطان سليم الأول مصر، غادرها عائداً إلى بلاد الشام التي بقي فيها فترة قصيرة ثم عاد إلى عاصمته في فبراير ١٥١٨، بعد أن أعاد ترتيب الأوضاع واتخذ بعض الإجراءات التي تتفق وأهمية بلاد الشام للدولة العثمانية، تلك الأهمية التي تنبع من كون الشام تمثل طريقاً للحجيج مع ما يقتضيه ذلك من تأمين رحلاته بما يتفق وهيبة الدولة وسلطانها الذي أصبح «خادماً للحرمين الشريفين»، كما تنبع أهميتها كذلك من موقعها الاستراتيجي بالنسبة للدولة، فضلاً عن أهمية مواردها الاقتصادية والتجارية على وجه الخصوص. ولعلنا نتذكر أن السلطان سليم الأول قد عيّن والياً عثمانياً على حلب فور دخولها فاتحاً، ثم ما لبث أن عيّن القائد المملوكي جان بردي الغزالي والياً على دمشق مكافأة على انشقاقه على السلطان المملوكي وانضمامه إلى الجيش العثماني، فضلاً عن الاستفادة بخبرته، وإن كان الغزالي ما لبث أن تمرد على السلطان سليمان القانوني، وزحف على مناطق جديدة، ومنها حلب، لإخضاعها لولايته، لكن حملة عثمانية عاجلته بالقضاء عليه، وأنهت نفوذ المماليك كلية في بلاد الشام.

وفي أعقاب هذه التطورات أعاد العثمانيون تقسيم الشام إدارياً، فأصبح ينقسم في البداية إلى ولايات ثلاث، تنقسم كل منها إلى عدد من السنجقيات أو الألوية (أي المدن وما يتبعها من قرى) وهي:

- ولاية دمشق: وكانت تضم عشر سنجقيات، منها فلسطين وصيدا وبيروت ونابلس وغزة.
- ولاية حلب : وتضم تسع سنجقيات تقع في شمال سوريا.
- ولاية طرابلس: وتضم خمس سنجقيات، منها حمص وحماة وجبلة وسليمة.

وقد ظل هذا التقسيم سارياً حتى أواسط القرن السابع عشر، عندما فصلت سنجقية صيدا لتصبح ولاية جديدة، لتسهيل مراقبة الدروز والموارنة في لبنان.. ويلاحظ المؤرخون أن بلاد الشام قد عانت كثيراً في هذا التقسيم، الذي أدى إلى

تفجر الصراعات بين الزعامات المحلية الطموحة، والتي استغلت ضعف الدولة العثمانية، وتدهور أوضاع فرق الانكشارية عسكرياً، وتدخلها في مسائل الإدارة، واحتدام الصراع بين قادتها وبين الولاة في بلاد الشام منذ نهاية القرن السادس عشر واستمرار هذه الأوضاع المضطربة حتى أواسط القرن السابع عشر، وفي خِضَمّ هذه الأوضاع بدأت تبرز قوة الزعماء العرب المحليين، الذين كانوا قادرين على السيطرة على الأمور وإقرار الأمن، فاضطرت الدولة العثمانية إلى الاستعانة بهم في تولي مقاليد الأمور في ولايات الشام، واستفاد هؤلاء بدورهم، من الأوضاع الجديدة في زيادة نفوذهم.

ونتيجة لضعفها، رضخت الدولة واعترفت بسلطة أُسَرْ مثل المعنيين وآل العظم والسيفيين وبنو عساف وغيرهم، مما اكتسبوا سلطة قوية على الأهالي في مناطقهم.. وبشكل عام يمكن القول إن بلاد الشام افتقرت إلى الوحدة السياسية، وإلى وجود سلطة قوية حاكمة، كما كان الحال في مصر، مما لم يتح فرصة للاستقرار[٢].

١- أسرة العظم في دمشق:

لقد تولى دمشق طوال القرن السادس عشر، ست وأربعون والياً، لم يكمل أحدهم مدة ولايته، كذلك انتشرت فيها مع بداية القرن الثامن عشر، عمليات الفوضى والسلب والنهب مما أضعف سلطة الدولة العثمانية وما أقامته من نظم، ولم ينقذ البلاد من هذا سوى ظهور أسرة آل العظم التي تولى رجالها حكم ولاية دمشق، وامتد نفوذهم إلى جنوب بلاد الشام، لنحو ستين عاماً (١٧٢٥- ١٧٨٣) ساعدوا خلالها على تثبيت النفوذ العثماني في بلاد الشام، ولم تستطع الدولة الاستغناء عنهم، فقويت شوكتهم وعظم نفوذهم، بشكل أثار حفيظة رجال السلطنة خلال بعض الفترات.

وكان إسماعيل باشا العظم أول من برز من رجال هذه الأسرة ليتولى ولاية دمشق (١٧٢٥- ١٧٣٣) وكان تعيينه انتصاراً للعناصر السورية المحلية وتقديراً من الدولة العثمانية لكفايتها ومقدرتها، فتمكن إسماعيل، بما توفر له من قوة وثراء

من كسب دعم الباب العالي، وتقوية سلطته، وكذلك كسب تأييد الأهالي، عندما نجح في بسط هيبته وتأمين سلامة الحجيج وتوطيد الأمن، وبناء بعض المنشآت العامة وتحقيق قدر كبير من الاستقرار، حتى ازداد نفوذ آل العظم بشكل كبير خلال هذه الفترة، فبسطوا سلطتهم على طرابلس وصيدا، وامتد حكمهم إلى العريش. ومن الثابت أنهم كانوا يعتمدون في كسب رضا السلطان والباب العالي عنهم، على وكيل الصدر الأعظم الذي كان سنداً لهم في عاصمة الدولة، غير أنهم ما لبثوا أن فقدوا هذا السند عندما أطيح بالصدر الأعظم خلال ثورة قام بها الانكشارية عام ١٧٣٠، فضلاً عن رغبة الدولة في الحصول على بعض ثروات هذه الأسرة التي تضخمت، لذلك لجأت إلى عزل بعض الولاة من آل العظم ومصادرة الكثير من ثرواتهم، مما أدى إلى تدهور نفوذ الأسرة ومكانتها خلال السنوات الثلاثة التي سبقت وفاة إسماعيل باشا عام ١٧٣٣.

غير أنهم ما لبثوا أن استعادوا قوتهم ومكانتهم، عندما أجهزت الدولة على ثورة الانكشارية، وعاد مؤيدو الأسرة، وعلى رأسهم وكيل الصدر الأعظم، إلى سابق مكانتهم في استانبول، فعهدت الدولة إلى سليمان باشا العظم بولاية دمشق، التي تولاها مرتين خلال الفترة (١٧٣٤- ١٧٤٣) ثم أعقبه أسعد باشا العظم (١٧٤٣- ١٧٥٧) حيث وصل نفوذ الأسرة إلى درجة كبيرة من القوة والنفوذ، واستطاعت أن تثبت للدولة العثمانية مقدرة وكفاية العناصر العربية في حكم نفسها في ظل السيادة العثمانية.

ولم تستمر الأوضاع على هذا النحو، فلم يلبث آل العظم أن فقدوا مكانتهم لدى الباب العالي نتيجة تغير الأوضاع السياسية التي أعقبت وفاة السلطان محمود الثاني، واستبعاد أصدقاء آل العظم من مراكز السلطة في العاصمة في عهد خلفه، فاستبعد آل العظم من حكم دمشق لبضع سنين، إلى أن عهد بحكمها إلى عثمان باشا الذي كان واحداً من مماليك أسعد باشا السابقين، فتولى حكمها (٦١- ١٧٧١) ثم فقدت الأسرة نفوذها مرة أخرى لفترة قصيرة، عندما تعرضت دمشق لغزو جيش مملوكي أرسله علي بك الكبير من مصر ودعّمه ظاهر العمر، لكن الدولة العثمانية ما لبثت أن استعادت سلطتها على دمشق بعد انسحاب الغزاة، وعهدت بحكمها إلى

محمد باشا العظم، الذي تولى منصبه عشر سنوات (١٧٧٣- ١٧٨٣) شهدت فيها الدولة الكثير من الرخاء والاستقرار، وبوفاته انتهى دور أسرة العظم بعد أن لعبت دوراً هاماً في حكم دمشق وبسطت سلطتها على كثير من بلاد الشام لنحو ستين عاما.

٢ ـ المعنيون والشهابيون في لبنان

عندما استولى السلطان سليم الأول على دمشق سارع أبرز زعماء منطقة الشوف وجبل لبنان وهو الأمير فخر الدين المعني الأول، بإعلان خضوعه للدولة العثمانية، واعترافه بسيادة السلطان الذي رحب بذلك، وثبته، مع أمراء الجبل، حكاماً مستقلين يمارسون سلطاتهم التقليدية في ظل سيادة الدولة، فخضع لبنان لحكم عثماني غير مباشر، واستمر الوضع على النحو السابق حتى أواخر القرن السادس عشر، وعندما بدأ الضعف يسري في سلطة الدولة المركزية، تفجر الصراع بين الأمراء المعنيين وبين خصومهم من آل سيفا في طرابلس، ولم يقدر للصراع أن ينتهي إلا بظهور شخصية قوية هي الأمير فخر الدين المعني الثاني، الذي نجح في استعادة قوة أسرته وبسط نفوذها على إقليم الشوف وتطلع لبسطه على سائر جبل لبنان، خلال فترة حكمه (١٥٩٠- ١٦٣٥)، فنجح في كسب تأييد أسر درزية، كانت أبرزها أسرة أرسلان، وقد أثار ذلك حفيظة ولاة دمشق العثمانيين، بل والسلطان نفسه، الذي بات قلقاً من نمو قوة المعنيين بشكل قد يصبح خطراً على نفوذه في المنطقة.

ومن المعروف أن فخر الدين الثاني أثناء صراعه مع خصومه من آل سيفا في طرابلس قد نجح في السيطرة على صيدا وبيروت، فتحكم بذلك في منفذ لبنان الساحلي، كما أصبح الأمير القوي يتطلع إلى ما وراء الجبل، حيث توجد حوران وعجلون ونابلس، ولما كان ذلك يمثل تحدياً لسلطة ولاة دمشق، فقد سعى لتأمين مركزه لدى عاصمة الدولة من خلال إيجاد وكيل له مقرَّب من السلطان.. غير أن ذلك لم يحل دون تنبه السلطان لتزايد قوة وخطورة الأمير، خاصة وأن هذا قد نجح في تكوين قوة عسكرية محلية قوية، أقلقت الدولة العثمانية، كما نجح كذلك في وضع أسس دولة حديثة من خلال صلاته مع الأوروبيين، تجاراً وخبراء

ومهندسين، ممن عاونوه في تطوير الموانئ وتحديث الزراعة، كذلك اتسمت سياسته بالتسامح الديني الذي أرساه بين الدروز والموارنة، فضلاً عن تسامحه مع الإرساليات المسيحية الأوروبية التي توافدت إلى لبنان بتشجيعه.

وقد تزايدت خطورة فخر الدين الثاني أكثر عندما تحالف مع أمير كردي اغتصب حلب، فأصبح هذا التحالف، من جانب قوتين محليتين مهدداً للوجود العثماني في الشام كله، بل إن الحليفين اصطدما عسكرياً مع والي دمشق، وكادا يدخلانها، ولكنهما تقاعسا، وبات على الدولة أن تدافع عن هيبتها، فتقدمت قواتها واستردت حلب، وتقدمت لإخضاع جبل لبنان، في الوقت الذي تغيرت فيه الأوضاع في استانبول لغير صالح المعنيين، فلم ير الأمير بداً من الهروب هو وأسرته من لبنان، التي غادرها سراً على متن سفينة فرنسية، دفعت بهم إلى أحد موانئ تسكانيا في إيطاليا عام ١٦١٣.. ومع ذلك بقيت الإمارة في عائلته، حيث اعترفت الدولة العثمانية بابنه علي أميراً.

وبينما بقي فخر الدين الثاني في منفاه الاختياري لخمس سنوات، راحت الأمور تتحسن تدريجياً لصالح أسرته، في عاصمة الدولة، وبين حاشية السلطان، كما ترك والي دمشق منصبه وكان عدواً لدوداً له، واستطاع الأمير أن يكسب عفو السلطان وأن يعود إلى بلاده، ثم لم يلبث أن عاود سياسته في تقوية نفوذ أسرته، حتى تمكن من بسط سلطتها على صفد وعجلون ونابلس، من خلال الرشاوي التي قدمها لكبار رجال الدولة، وعندما استطاع السيطرة على الطريق بين بيروت ودمشق، انزعج والي دمشق العثماني، وشرع في التحالف مع خصوم المعنيين للإطاحة بالأمير، الذي استطاع التصدي لذلك عام ١٦٣٤، بل أكثر من هذا استطاع تقوية مركزه لدى رجال السلطان، الذي عينه ملتزماً على غزة، ثم ما لبث أن أصدر السلطان فرماناً يقر بسلطته على لبنان، وبالتزامه على ما جاورها، في المنطقة الممتدة من حدود حلب إلى القدس، وبمنحه لقب «سلطان البر»،وقد أتاح له التزامه بالشئون المالية لهذه المناطق من سوريا، أن يقوي مكانة أسرته ونفوذها، بل وأن يتدخل في حكم هذه المناطق أيضاً، وأن يقيم علاقات قوية بين أعيانها وأن يلقى تأييد الأهالي.

وكان انشغال الدولة العثمانية بجولة صراع جديدة مع الصفويين لاسترداد بغداد، قد أقلقها من تزايد قوة المعنيين، واعتقدت أنهم قد يهددون الجيش العثماني الزاحف إلى بغداد، خاصة وأن أنباء وصلت إلى السلطان تفيد بأن ثمة اتصالات جرت بين المعنيين والصفويين، فأصدرت الدولة العثمانية أوامرها عام ١٦٣٤ إلى والي دمشق بإعداد حملة عسكرية قوية للقضاء على الأمير فخر الدين المعني الثاني، وعندما تحركت الحملة بالفعل، لم يستطع الأمير مواجهتها، وسقط هو وأبناؤه أسرى، واقتيدوا إلى استانبول، حيث حكم على الأمير بالإعدام عام ١٦٣٥، لتفقد عائلته نفوذها وشوكتها، ولتمر لبنان بفترة من الضعف حكم خلالها بعض أفراد من نفس الأسرة المعنية، لكنهم لم يتمتعوا بنفس القدرة والكفاية، فخضعوا لرقابة قوية ومباشرة من جانب الدولة، حتى فقد المعنيون السلطة بشكل نهائي في أواخر القرن السابع عشر.

في أعقاب التطورات السابقة طلبت الدولة العثمانية من أعيان لبنان ترشيح أمير منهم، فاختاروا أحد أمراء الأسرة الشهابية، وهو الأمير بشير ابن حسن الشهابي «بشير الأول»، الذي تولى خلال الفترة (١٦٩٧- ١٧٠٧) ثم أعقبه الأمير حيدر حتى عام ١٧٣٢، وقد تمكّن هذا من تقوية وتدعيم نفوذ أسرته، ومن إقرار النظام والأمن، بعد تثبيت سلطته في مواجهة خصومه المحليين، وفي عهده نزح دروز كثيرون إلى جبل حوران حيث استقروا في منطقة عُرفت فيما بعد بجبل الدروز، والمعروف أنه عمل على توطيد النظام الإقطاعي بمنح أنصاره الإقطاعيات، وبذلك تكرست أوضاع العلاقات المارونية والدرزية، التي عُرف أعيانها بالمشايخ الذين أداروا الإقطاعيات وصاروا «ملتزمين» بتوريد أموالها للأمير حيدر الذي كان أميراً عليهم باعتباره أميراً على جبل لبنان.. ولم تتدخل الدولة العثمانية في هذه الأوضاع مكتفية باعترافهم بسيادتها وخضوعهم لها.

غير أن النزاعات العائلية لم تلبث أن تفجرت داخل الأسرة الشهابية ذاتها، في الوقت الذي منيت فيه لبنان بانقسامات وصراعات طائفية ودينية حادة، خاصة بين الدروز والمسيحيين والمسلمين. ففي عام ١٧٣٢ تنازل حيدر عن الحكم لابنه مُلحِم الذي تولى الإمارة حتى عام ١٧٥٤، ثم تنازل عنها ليتولاها أخوه منصور حتى

عام ١٧٧٠ لتعود لابن أخيه مُلحِم وهو الأمير يوسف حتى عام ١٧٨٨، ولم يكن أياً منهم شخصية قوية تمتلك مقومات الزعامة، التي توفرت للأمير بشير الشهابي الثاني الذي تولى الإمارة (١٧٨٨- ١٨٣٩)، وكان شخصية قوية، استطاع جمع عناصر القوة والسلطة في يده، بتشديد قبضته على الأعيان ومشايخ الجبل وإخضاعهم، وقد تجاوزت سمعته جبل لبنان إلى سائر بلاد الشام، ومن الثابت أن الدولة العثمانية، كدأبها، لم تتدخل في هذه الأحداث، مما أتاح للأمير أن يُكوِّن جيشاً قوياً، وأن يطمح لإيجاد حكم مركزي في لبنان وأن يتبع سياسة استقلالية عن الدولة استطاع معها بسط سيطرته على البقاع، والقضاء على النظام الإقطاعي. وقد تغاضت الدولة العثمانية في البداية عن طموحاته، نتيجة تقديمه المعونة لها خلال صراعها مع الفرنسيين، غير أنه بتأييده، فيما بعد، لسياسة محمد علي والي مصر، المناوئة للسلطان بدأت الدولة في التضييق عليه والتصدي له، حتى لقد نتج عن صدامه معها هروبه إلى صديقه محمد علي في مصر، الذي نجح في إعادته إلى الحكم عام ١٨٢٢، ليستأنف نفس سياسته الاستقلالية عن الدولة، فيعاون محمد علي في حملاته على بلاد الشام وفي حكمه لها، ونتيجة لارتباطه بسياسة محمد على فقدَ إمارته، وعزلته الدولة خلال الأحداث التي نتجت عنها معاهدة لندن عام ١٨٤٠.

٣ ـ الشيخ ظاهر العمر وأحمد باشا الجزار في فلسطين

مر جنوب بلاد الشام بظروف مشابهة خلال نفس الفترة، إذ برزت فيه شخصيات محلية قوية حاولت الانفصال عن الدولة العثمانية، بعد أن اعترفت اسمياً بسيادتها، وأقرّ السلاطين هذه الأوضاع في ظل ضعف الدولة بشكل عام، وضعف النظام الذي وضعه العثمانيون لحكم ولايات الشام، ومن الثابت أن ضعف سلطة الدولة في دمشق ولبنان، لم يمكنها من فرض سيطرة قوية على منطقة الجليل وبقية فلسطين.

وقد أتاحت هذه الظروف بروز شخصية الشيخ ظاهر العمر الذي كان والده شيخاً على صفد منذ أواخر القرن السابع عشر، فتمكن ظاهر، بفضل قوته ومقدرته، من أن تعترف به الدولة العثمانية حاكماً على طبرية وصفد منذ عام ١٧٣٣، ثم شرع بوسع دائرة نفوذه على حساب ولايتي صيدا ودمشق، وقد عينته الدولة «ملتزماً» على كل من صيدا ويافا وحيفا والرملة ونابلس ثم صفد، ثم ميناء عكا،

وقد أعاد بناء الميناء وتحصينه، بمساعدة الفرنسيين، واتخذه مقراً له، وتدفق التجار الفرنسيون على عكا لتزدهر اقتصادياً، أدى ذلك كله إلى تدعيم سلطة الشيخ في الجليل وسواحل فلسطين، وتم ذلك كله بموافقة الدولة العثمانية، بعد نجاحه في كسب تأييد بعض رجال البلاط، وتأكيد ولائه للسلطان وللدولة، ووفائه بضريبتها السنوية بانتظام، فضلاً عن إقامته علاقات طيبة مع ولاة دمشق، وقد هيأت له ظروف حرب الدولة العثمانية مع روسيا مناخاً مواتياً لتثبيت مركزه وتقوية سلطته.

غير أن تغير الأوضاع في عاصمة الدولة، وفقدان ظاهر العمر مؤيديه في البلاط بعد استبعادهم، جعل يضعف موقفه، خاصة وأن والي دمشق، عثمان الصادق، بدأ يشعر بالقلق من تزايد قوة الشيخ فراح يتلمس الأسباب للتخلص منه، حتى نجح الوالي، بالرشاوي، من استصدار مراسم من الدولة بتعيين ولديه على ولايتي صيدا وطرابلس، وبمعاونة والي حلب وأمير الدروز له فيما يتخذ من إجراءات، كوّن من هؤلاء جميعاً جبهة مناوئة للشيخ ظاهر، ثم استعد الوالي بحملة ضمت فرقاً من حاميات هذه الولايات وبدأت في التحرك للقضاء على الشيخ، الذي لم ير بداً من التحالف مع علي بك الكبير والي مصر، الذي كان على علاقة سيئة بوالي دمشق، فأيده علي بك بحملة عسكرية، وأجرى اتصالات مع قادة الأسطول الروسي في البحر المتوسط لدعم موقف الحليفين، واستطاع هذان صد خطر حملة والي دمشق عام ١٧٧٠، بل شرعا في مطاردته حتى أبواب دمشق، ثم أرسل علي بك الكبير حملة أخرى في العام التالي إلى فلسطين يقودها محمد بك أبو الدهب، نجحت في احتلال صيدا وتقدمت نحو دمشق، ودخلتها في يونيو ١٧٧١، غير أن أبو الدهب لم يلبث أن غادرها، تاركاً حليفه ظاهر العمر يقاوم وحده.

ونتيجة لعجز والي دمشق، عزلته الدولة، وأرسلت من عاصمتها حملة عسكرية قوية يقودها عثمان باشا المصري، الذي عُيِّنَ والياً على دمشق. وفي هذه الأثناء كان أبو الدهب قد عاد إلى مصر وانقلب على سيده، علي بك الكبير، الذي فر من مصر إلى حليفه ظاهر العمر وانضم إليه بجنوده، في الوقت الذي وصلت فيه سفن الأسطول الروسي لسواحل فلسطين لدعمهما عسكرياً.. وأعلن الشيخ ظاهر الثورة ضد الدولة العثمانية، التي كانت متورطة في حربها مع روسيا، لذلك وقع عبء التصدي لحركة ظاهر على قائد الحملة العثمانية، الذي أيده الشهابيون في لبنان، وتقدمت قوات علي بك وظاهر العمر لحصار بيروت، والاستيلاء عليها، بمعاونة

الأسطول الروسي الذي جاء يقصفها، لكن قوات الحليفين فشلت في احتلالها، وإن نجحت في احتلال يافا عام ١٧٧٣، وفي هذه الأثناء توفى علي بك الكبير ليترك حليفه في الميدان وحده، لذلك حاول الشيخ تهدئة الموقف والحصول على عفو السلطان، الذي عفا عنه مؤقتاً، واعترف به حاكماً على صيدا وعكا وحيفا ويافا والرملة ونابلس وصفد.

وعندما فرغت الدولة العثمانية من حربها مع روسيا، تفرغت لغريميها المستقلين، الشيخ ظاهر العمر في فلسطين، ومحمد بك أبو الدهب في مصر، فضربتهما ببعضهما، وأقنعت أبو الدهب بمهاجمة ظاهر والخروج إلى بلاد الشام، فلم يلبث أبو الدهب أن خرج بالفعل على رأس حملة من مصر في مارس ١٧٧٥، ونجح في الاستيلاء على يافا، وطرد ظاهر العمر من عكا، عندئذ بدا للدولة أن ممتلكات ظاهر ستؤول إلى أبي الدهب، وبينما تستعد الدولة لإرسال حملة إنهاء هذا الوضع، فتك المرض بأبي الدهب ولم يبق أمهامها سوى ظاهر، فأرسلت حملة بحرية يقودها القبطان حسن باشا، وعهدت إلى والي دمشق بدعمه بحملة أخرى برية، ولما رأى ظاهر خطورة موقفه، وحاول الهرب، وضع جنوده نهاية لحياته، وبمقتله عام ١٧٧٥، دون أن يترك خليفة، انتهت دولته المستقلة التي ازدهرت وحققت تطوراً اقتصادياً فترة من الزمن، وأعادت الدولة العثمانية الولايات التي كان يسيطر عليها إلى ولايتي دمشق وصيدا.

ولم تنته الأوضاع في فلسطين عند هذا الحد، فلم تلبث أن ظهرت شخصية قوية طموحة، تمردت على سلطة الدولة العثمانية، وحاولت بسط سيطرتها على بلاد الشام، وهي شخصية مغامرة، من أصر بوسنوي، وهو أحمد باشا الجزار، الذي جاء إلى الشام واستطاع بمقدرته وكفايته أن يبرز، حتى عيّنه الأمير يوسف الشهابي حاكماً على بيروت، فأخذ ينشط في جمع المماليك حوله، بالسياسة أو بالبطش، وكان عنيفاً قاسياً، حتى لُقِبَ بالجزار، واستطاع أن يهيئ لنفسه سبيل القوة والتمكين، ولما كان قد أدى للدولة العثمانية خدمات خلال صراعها مع الشيخ ظاهر، عيّنه السلطان والياً على صيدا عام ١٧٧٦ مكافأة له. استفاد الجزار من هذه الظروف وتخلص من منافسيه من أسرة الشيخ ظاهر، وفرض الضرائب ونظم الإدارة، بما يضمن إمساكه بمقاليد الأمور، وأعاد بناء الحصون وخاصة عكا التي

أصبحت قاعدة حصينة لحكمه، كما أنشأ جيشاً قوياً من بني جلدته والمغاربة، والبدو والمماليك، وجعل من صيدا منافساً قوياً لدمشق، التي بات يتطلع للسيطرة عليها، كما حاول أن يبسط سيطرته على جبل لبنان والبقاع وبيروت وساحل لبنان كله. وكان جبل لبنان تحت حكم يوسف الشهابي، وعندما أرسل الجزار جنوده لاحتلال بيروت، استنجد حاكمها بالسلطان لعثماني، الذي أصدر أوامره للجزار بالتراجع، فقد اتبعت الدولة العثمانية سياسة مؤداها الحيلولة دون توسع الحكام المحليين في الشام، حتى لا يصبحوا منافسين أقوياء لسلطتها وسيادتها هناك.

وفي عام ١٧٨٩ تفجر الصراع بين جنود الجزار، نتيجة الخلافات العرقية بينهم، فانشق عليه جنوده المماليك وكذلك حاكما طرابلس وصيدا، وكان قد عينهما من مماليكه، واتفقا مع الشهابيين على غزو عكا، لكنه تصدى لهم بحزم، وجعل يثير الدسائس والفتن بين أمراء الجبل في لبنان من الشهابيين، ليُمكن لنفسه من السيطرة على لبنان.. وقد بلغ الجزار مكانة كبيرة عندما نجح في صد الحملة الفرنسية التي جاءت من مصر إلى الشام بقيادة بونابرت عام ١٧٩٨ حيث تمكن، بكفاح مرير، وبدعم بريطاني، من التصدي لها ومنعها من دخول عكا.

وبعد رحيل الفرنسيين من مصر عام ١٨٠١ تفرغ العثمانيون للتخلص من أحمد باشا الجزار نفسه، بعد أن شكلت قوته خطراً واضحاً على سلطة الدولة، عندئذ أدرك ألا قبل له بتحدي السلطان، ومن ثم أظهر خضوعه له، وعموماً لم يُقدر للدولة أن تتخلص منه إلا بوفاته عام ١٨٠٤، مما أتاح الفرصة للأمير بشير الشهابي من تقوية سلطته على سائر لبنان، وبتأييد من السلطان العثماني، وأصبح الأمير خاضعاً مباشرة للسلطان، بعد أن كان واقعاً تحت سيطرة والي عكا.

ثالثاً : العراق وحكم المماليك

ثمة ملاحظة هامة تفسر الكثير من أوضاع العراق في ظل الحكم العثماني، مؤداها أنه لم يعرف استقراراً دائماً ولم يكن موحداً كولاية أو كوحدة سياسية كما هو الآن.. ويرجع ذلك لأسباب تتعلق بالوضع الجغرافي السياسي (الجيوبولوتيكي)، فإلى الشرق منه تقع فارس، العدو التقليدي والمخالف مذهبياً للدولة العثمانية.. كما أن وصول العثمانيين إلى الخليج العربي من خلال ضم البصرة، قد دفع بهم إلى بؤرة تنافس مع القوى الأوروبية الطامعة في المنطقة، أي جعل من الدولة «قوة خليجية» بدرجة ما.. كذلك فإن جنوب العراق، حيث الامتداد الصحراوي في شبه الجزيرة العربية، جعل سيطرة العثمانيين على المنطقة خاضعاً لتحركات القبائل البدوية العراقية وغيرها، هذه التحركات التي كانت تحدث طبقاً لمصالحها، ومن ثم تغيِّر ولاءاتها.

وعندما فتح العثمانيون العراق في عهد السلطان سليمان القانوني، أعلن شيخ قبائل المنتفق «راشد بن مغامس» ولاءه للسلطان الجديد، فدخلت البصرة التي كانت خاضعة له، تحت الحكم العثماني، وأصبحت ولاية هامة من ولايات الدولة، وقاعدة لانطلاقها إلى الخليج العربي.. ولكن ثبت، فيما بعد، أن الدولة العثمانية لم تستطع تثبيت أقدامها في البصرة تماماً، رغم أنها أرسلت حملات عسكرية استهدفت تحقيق ذلك خلال أواسط القرن السادس عشر.. وقد توالى على حكم ولاية البصرة عدد من الولاة العثمانيين، استطاع بعضهم، من أسرة «أفراسياب» أن يحكمها حكماً شبه مستقل، لا يعترف للسلطان العثماني إلا بولاء أسمي.. وظلت أوضاع البصرة هكذا، حتى قدر لها أن تنفتح على التجارة الأوروبية، وتصبح مجالاً للنشاط، بل والتنافس الأوروبي، البرتغالي والهولندي والإنجليزي، وقد أسس الإنجليز لهم وكالة تجارية بالبصرة عام ١٦٤٣.

واستطاعت الدولة العثمانية تجريد حملة عسكرية أنهت حكم أسرة أفراسياب شبه المستقل، وذلك في الثُلث الأخير من القرن السابع عشر.. ومن الواضح أن اتصال البصرة بأحداث شرقي الجزيرة العربية قد حتم على الدولة العمل على إحكام قبضتها عليها من جديد، وتقوية وتثبيت دعائم الحكم العثماني فيها، بل وفي

جنوب العراق، على وجه العموم، لتكون نقطة انطلاق لها في الجزيرة العربية وسواحل الخليج العربي. ومع ذلك فإن الضعف العام، الذي انتاب الدولة، قد انعكس على أسلوب إدارتها للمنطقة، حتى لقد تمكن أحد زعماء العشائر البدوية، وهو «مانع بن مغامس» أن ينفرد بالسلطة في البصرة وجنوب العراق عام ١٦٩٤، وأن يحكمها لثلاث سنوات، حكماً مستقلاً، واستمرت الأوضاع هكذا حتى نهاية القرن السابع عشر.

أما بغداد، فقد تولاها ولاة ضعاف، عجزوا عن إدارة الأمور وتحقيق الأمن والاستقرار، والمعروف أنهم اعتمدوا على عناصر من الانكشارية وفرسان السباهية، مما نتج عنه كثرة عمليات التمرد والعصيان، لذلك لجأ الولاة إلى تكوين فرق عسكرية محلية، ما لبثت أن دخلت في صدامات متكررة مع الانكشارية، وقد تمكن أحد زعماء الانكشارية من القيام بثورة استولى خلالها على السلطة (عرفت بثورة ابن الطويل) في أوائل القرن السابع عشر، أعقب ذلك تمكن آخر، وهو قائد الشرطة (بكر الصوباشي) من الاستيلاء على السلطة في بغداد بعد قتل الوالي العثماني، عام ١٦٢٣.. ولما حاول السلطان العثماني القضاء عليه واستعادة سلطة الدولة وهيبتها، استنجد الصوباشي بشاه إيران، الذي رآها فرصة للاستيلاء على بغداد، وبالفعل تقدم الشاه لمحاصرتها، ورغم أن الصوباشي سلّم المدينة إليه، إلا أن الشاه قضى عليه هو وأتباعه، وظلت بغداد تحكم الفُرس لنحو خمس عشرة عاماً، حتى جرد السلطان مراد الرابع، وهو آخر السلاطين الفاتحين، حملة قوية استرد بها بغداد من الفُرس عام ١٦٣٨. ونتيجة لحالة الضعف التي كانت تمر بها الدولة الصفوية آنئذ، رضخت، ووقعت مع الدولة العثمانية «معاهدة زهاب» عام ١٦٣٩ اعترفت فيها ببغداد كولاية عثمانية، وخططت الحدود بين الدولتين، وأعقب ذلك فترة من السلم، خف فيها الخطر الصفوي مؤقتاً.

ومن الثابت أن ولاية بغداد شهدت حكم عدد من الباشوات العثمانيين الضعاف خلال المرحلة التالية، فضلاً عن تأثرها بأوضاع البصرة ونشاط أسرة «أفراسياب» بها، واستمر الصراع العثماني – الصفوي، لذلك عمت الفوضى واضطرب الأمن خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، إلى أن تولى حكم بغداد أحد الولاة الأقوياء وهو حسن باشا، الذي نجح في تأسيس أسرة وراثية حاكمة حكم خلالها هو

وابنه أحمد، سيطرت على العراق خلال الفترة (١٧٠٤- ١٨٤٧) بعد أن بذل جهوداً كبيرة للسيطرة على الأكراد في الشمال وقبائل المنتفق في الجنوب، التي استرد البصرة منها، كما استولى على ولاية شهرزور، وصارت مع البصرة، ولايتين تابعتين لحكم أسرته في بغداد.

والمعروف، أن أحمد بن حسن باشا قدر أغار على فارس واستطاع أن يضع بعض أقاليمها تحت السيطرة العثمانية، خلال الصراع الصفوي – الأفغاني، الذي حدث في أعقاب انهيار الأسرة الصفوية عام ١٧٢٢، غير أن هذه الأسرة ما لبثت أن انبعثت على يد نادر شاه، الذي تمكّن من استعادة الأقاليم التي انتزعت منها لصالح العثمانيين، بل أكثر من ذلك، استطاع نادر شاه الزحف على بغداد ومحاصرتها عام ١٧٣٣، غير أن الدولة العثمانية تصدت له بقوة أجبرته، مع اندلاع الثورة في إيران ذاتها، على التراجع وعقد صلح جديد، اعترف فيه بمعاهدة عام ١٦٣٩، وخف الصراع مؤقتاً.

ولم يلبث نادر شاه بعد أن وطد سلطته في إيران، عاد ليتطلع لتحقيق طموحاته في العراق، لذلك، جرّد حملة جديدة عام ١٧٤٣ لمحاصرة الموصل وبغداد والبصرة، لكنه لم يستطع اقتحامها، فقد تصدى له أحمد باشا حاكم بغداد، وحسن باشا الجليلي حاكم الموصل، حتى اضطر الشاه إلى توقيع معاهدة سلام عام ١٧٤٦، ثم لم يلبث أن اغتيل بعدها بعام، ليزول بذلك التهديد الفارسي للعراق العثماني والدولة العثمانية برمتها.

توفى أحمد باشا حاكم بغداد عام ١٧٤٧ دون أن يخلف ولداً، لكنه كان قد نجح، مع والده حسن باشا، في أن يضعا تنظيمات دقيقة تُبقي على استقلال بغداد من الناحية العملية لما يزيد عن أربعين عاما، كما كونا حاشية من مماليك جورجيا، شكلت صفوة عسكرية وإدارية قوية، لا تعترف بالولاء إلا لهما، ولما كان أحمد باشا قد زوج ابنته لأحد رجالها البارزين وهو سليمان باشا أبو ليلة، ففي أعقاب وفاة أحمد باشا، رفض قادة المماليك الاعتراف بولاة الدولة العثمانية، وتقدم سليمان باشا للاستيلاء على السلطة في بغداد، ثم استولى على البصرة عام ١٧٤٨، وضمها إلى بغداد تحت حكمه، ورضخ السلطان العثماني وأقرّ بالأمر الواقع عام ١٧٥٠،

واستمر سليمان باشا في جلب المماليك وتطوير نظام تدريبهم، وإحلالهم محل العناصر الكردية والعربية في مناصب الحكم والإدارة في الولايتين، وبرز المماليك كصفوة حاكمة تجمع في يدها عناصر السلطة والقوة جميعاً.

وفي أعقاب وفاة سليمان باشا أبو ليلة عام ١٧٦٢، تولت السلطة عناصر أخرى من المماليك بعد صراعات محدودة، عجزت عن مقاومة الأطماع الفارسية في البصرة، وتعرضت لمحاولات من جانب الدولة العثمانية لاستعادة سلطتها وهيبتها، ورغم مرور العراق بفترة من الفوضى والاضطرابات منذ بداية الربع الأخير من القرن الثامن عشر.. فقد فشلت الدولة العثمانية في التخلص من قوة المماليك الذين أمسكوا بزمام السلطة عسكرياً وإدارياً في العراق، حتى برزت منهم شخصية سليمان أغا (سلميان الكبير فيما بعد) الذي كان حاكماً على البصرة قبل استيلاء الفرس عليها عام ١٧٧٥، ثم استعادها بتأييد من القنصل البريطاني، وتطلع للحصول على ولاية بغداد، ودخلها بالفعل عام ١٧٨٠، بعد أن قضى على خصومه من المماليك، وظل يحكمها حتى عام ١٨٠٢. والثابت أن سليمان باشا تمكّن من تدعيم الحكم المملوكي، وكسر شوكة العشائر البدوية، وأبدى إخلاصاً للدولة العثمانية، ونجح في حفظ العراق داخل إطارها، ورأى المؤرخون أن عصره كان بمثابة العصر الذهبي للمماليك في حكم العراق.

وبعد عهد سليمان باشا الكبير ظل المماليك يتوارثون السلطة في بغداد ويبسطون سيطرتهم على البصرة من وقت لآخر، ومع ذلك فقد كان القتل مصير معظمهم، نتيجة الصراع على السلطة والمؤامرات التي تعرضوا لها من قِبَل الانكشارية والأكراد والبدو، ورجال السلطان في العاصمة، كذلك انشق المماليك على أنفسهم، حتى ظهر آخر ولاتهم الأقوياء، وهو داود باشا، الذي حكم العراق خلال الفترة (١٨١٦- ١٨٣١) بعد أن تدرج في المناصب حتى صار والياً على بغداد، وقد تعرضت في عهده لغزو فارسي، انتهى بالتراجع وتوقيع معاهدة أرضروم عام ١٨٢٣، كما شهد عصره إلغاء نظام الانكشارية من العراق، بعد أن ألغى السلطان محمود الثاني النظام برمته في استانبول، مستبدلاً بفرقهم جيشاً مدرباً

تدريباً حديثاً، وجاء إلغاء هذه الفرق التي كان ولاؤها للسلطان العثماني، ليقوي من مركز داود باشا. وقد تقدمت العراق في عهده تقدماً ملحوظاً، فجرت عمليات لإصلاح التعليم وتطوير الاقتصاد، والعناية بتدريب الجيش وتسليحه، كما تم استقدام كثير من الخبراء والمدربين الأوروبيين بعد أن انفتحت العراق على الدول الأوروبية وحضارتها، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى رسوخ النفوذ الأوروبي في العراق، فنشط ممثلوا شركات الهند الشرقية الأوروبية، كما توافد المبشرون والرحالة والتجار من كل حدب وصوب.

وقد أثارت التطورات السابقة الدولة العثمانية، التي كانت قد اتخذت سبيلها إلى الإصلاح والتحديث في عهد السلطان محمود الثاني، وكان ذلك يقتضي القضاء على مراكز القوة داخل الدولة خاصة في العراق ومصر، وكان السلطان العثماني قد طلب مساعدة داود باشا في حروب الدولة مع روسيا، فلم يستجب الوالي، ولذلك، عندما طلب هذا من السلطان إعطاءه حكم الموصل، رفض السلطان، بل أكثر من هذا عندما أرسل السلطان أحد رجاله لبسط نفوذه على بغداد، قتله أتباع داود باشا، فرد السلطان على ذلك بأن عهد إلى والي حلب بتجريد حملة قوية لمحاصرة بغداد والقضاء على حكم المماليك، ونجحت الحملة في ذلك بالفعل عام ١٨٣١ واقتيد داود باشا إلى استانبول، حيث تولى بعض المناصب إلى أن توفى هناك، وبذلك انتهى حكم المماليك نهائياً للعراق، بعد أن شهد العراق في عهدهم مرحلة هامة نجحوا خلالها في فرض هيبة ولاة بغداد على الأكراد والبدو، وإخضاع البصرة وشهر زور لسلطتهم، وصدوا هجمات وغزوات الفرس، وأنجزوا تطورات اقتصادية وعمرانية على جانب كبير من الأهمية[٣].

وكانت ولاية الموصل تحت حكم أسرة الجليلي التي حكمتها ما يزيد على قرن من الزمان، ومثلت جزءاً من ظاهرة عامة شملت الولايات العربية وغيرها خلال القرن الثامن عشر، وهي ظاهرة تزايد نفوذ الأسر المحلية في حكم الولايات العربية داخل إطار الدولة العثمانية. وقد أسس هذه الأسرة إسماعيل بن عبد الجليل، الذي نجح في الوصول إلى حكم ولاية الموصل عام ١٨٢٦ بفضل قوة شخصيته وثروته، وتمكن أبناؤه وأحفاده من تأسيس أسرة حافظت على كيان ولاية الموصل

من الأخطار الفارسية والكردية، واستطاعت معاونة الدولة في حروبها، وشغل بعض أفرادها مناصب هامة خارج ولايتهم، غير أن هذه الأسرة لم تحكم الولاية بشكل دائم ومتواصل، وإنما تخللت فترة حكمها فترات شغل السلطة فيها ولاة عثمانيون جاءوا من العاصمة، وفي النهاية استطاعت الدولة، بعد أن قضت على حكم المماليك في بغداد، أن تقضي على آخر ولاة أسرة الجليلي عام ١٨٣٤ لتسيطر على الموصل تماماً، كما فعلت ذلك في بغداد.

وبانتهاء حكم المماليك في بغداد، وآل الجليلي في الموصل، عادت ولايات العراق إلى الحكم العثماني المباشر، يحكمها ولاة يعينون مباشرة من الدولة العثمانية ويعلنون تبعيتهم لسلطتها المركزية في استانبول، وانتهى حكم الأسر المحلية، وقد ظل هذا وضع العراق حتى الحرب العالمية الأولى، حيث دخلت الدولة العثمانية الحرب، وخرجت منها ممزقة الأوصال، ليقع العراق تحت الانتداب البريطاني منذ عام ١٩٢٠.

رابعاً : مصر في ظل الحكم العثماني

قام السلطان سليم ببعض الإجراءات الإدارية في مصر لم تكن شاملة أو ذات صبغة عثمانية، بل كان الهدف منها كعادة العثمانيين، تسيير الأمور بشكل مؤقت والإبقاء على الإدارة المحلية بكاملها تقريباً ريثما تصدر تنظيمات أشمل وأدق فاعترف بقضاة المذاهب الأربعة، كما الأمر زمن المماليك، وأبقى على امتيازات أصحاب الإقطاعات والرزق والأوقاف من المماليك وغيرهم، وأمر بإرسال عدد من أصحاب الحرف والصنائع إلى استانبول للاستفادة من خبرتهم، وقبل أن يغادر مصر عين نائباً عنه في القاهرة (يونس باشا) ثم ما لبث أن عزله وعين بدله (خاير بك) المملوكي وأوصاه بإعطاء الأمان للمماليك الهاربين وصنع كسوة المحمل الشريف مما أكسبه عطف المسلمين، وترك من عساكره خمسة آلاف فارس وخمسمائة رام، وصار السلطان العثماني وحده زعيماً للمسلمين وإن لم يتخذ بعد لقب خليفة. (تم ذلك بعد معاهدة وقعتها الدولة العثمانية مع روسيا عام ١٧٧٤)، ذلك أن السلطان سليم كان يفضل لقب خادم الحرمين على لقب الخليفة، وإن كانت مسألة الخلافة العثمانية قد اتخذت مظهراً سياسياً جديداً في أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عندما أخذ السلطان العثماني يهتم بتقوية وإبراز صفة الخليفة في شخصه، لكي يحتفظ ببعض النفوذ في المناطق التي سلخت عن الدولة العثمانية ولكي يكسب عطف العالم الإسلامي ويجمعه حول عرش الخلافة في مواجهة الضغط الأوروبي المتزايد على ممتلكات الدولة العثمانية.

وبفتح العثمانيين لمصر (١٥١٧) ورثوا السلطنة المملوكية ومسئولياتها في حماية الأماكن المقدسة في الحجاز، وأصبحت الدولة العثمانية زعيمة المسلمين السُنّيين. وبهذا الفتح يبدأ ما يصطلح عليه بتاريخ مصر الحديث استناداً إلى أن هذا الحدث الهام يقع في فترة قريبة من الفترة التي بدأ الأوروبيون بها عصورهم الحديثة، حيث أنهى فتح العثمانيين القسطنطينية عام ١٤٥٣ فترة العصور الوسطى حين انتهت رسمياً حياة الإمبراطورية البيزنطية. وإن كان هذا الفتح بالنسبة لمصر، من الناحية الحضارية لم يؤثر في حياة مصر والمصريين، بل يعتبر في نظر البعض امتداداً لفترة الحكم المملوكي مع تغيير جنسية الحاكمين. ولعل دراستنا

لأهمية هذا الحكم بالنسبة لمصر والمصريين توضح مدى صحة هذا الرأي. وتكاد تتفق أغلب الكتابات التاريخية على أن العثمانيين لم يصبغوا البلاد العربية بصبغة تركية عميقة فلم يتجاوز الأثر العثماني الطبقة السطحية حتى أن اللغة التركية اقتصرت معرفتها على طبقة صغيرة جداً من العلماء والأعيان ممن درسوا في استانبول وتفسر سطحية هذا الأثر العثماني بافتقار الأتراك في الأصل إلى تراث حضاري قوي، ومن ثم اعتمادهم على الشريعة والأنظمة الإسلامية، وقد أصبح لشيخ الإسلام أو مفتي استانبول أهمية قصوى وذلك بسبب الحاجة إليه في وضع القوانين المنظمة لشئون الولايات بما يتفق والشريعة، ولما كان أغلب سكان البلاد العربية من المسلمين اكتفى العثمانيون بالاعتماد على الولاء الديني لهؤلاء السكان – ومن بينهم المصريون – تجاه السلطان العثماني المسلم، وهذا يفسر لماذا لم ينقل العثمانيون جاليات تركية كبيرة، عسكرية أو مدنية، إلى البلاد العربية، بل اكتفوا بحاميات صغيرة في مراكز الولايات والقلاع.

لقد كانت غاية الفتح العثماني الإبقاء على الوضع السائد في مصر شريطة تقديم الطاعة ودفع أموال الميري للسلطات العثمانية والدعاء للسلطان في المساجد كتعبير عن الولاء له، وقد عمد العثمانيون لتأمين ذلك إلى إيجاد توازن بين السلطات في حكم الولاية الجديدة، ورغم أن الوالي العثماني كان يمثل أعلى سلطة في الولاية، فقد وازن سلطته، أو بالأحرى حد منها، وجود أغا الانكشارية والقاضي والمفتي والدفتردار الذين كانوا يعينون مباشرة من قِبَل السلطان، ومن الطبيعي إذن أن يعتمد هذا النظام على درجة كبيرة من قوة ونشاط الإدارة المركزية العثمانية التي إن دب فيها الضعف والفساد، واستشرى ذلك في كيان الدولة كلها وانعكس بشكل مباشر على تدني نوعية الولاة والموظفين وتمثل الضعف في تعيين ولاة وأناس غير أكفاء اشتروا مناصبهم أحياناً وحاولوا استعاضة ما أنفقوه بابتزاز الأهلين والضغط عليهم أحياناً أخرى.

فانتشر «الالتزام» الذي أرهق الفلاحين وكثرت الرشاوى بين الموظفين بسبب ضعف رقابة الدولة. وحين يعم ذلك تنتشر الفوضى ويزداد تمرد فرق الجند وخاصة الانكشارية والجند المرتزقة، تنعكس تلك الصراعات وهذه الفوضى على

مفاهيم الشعب عن الحكم والحكام، وحتى أنه لكثيرة ما عانى أفراده من الظلم بدأوا يستخفون بالولاة العادلين؛ وبازدياد الفوضى وضعف الولاة بتكتل الناس ويزداد اعتمادهم على منظماتهم التقليدية للذود عن مصالحه مثل طوائف الحرف ونقابات الأشراف والطرق الصوفية.

نظام الحكم والإدارة

وهكذا كان باشا مصر ووالِيها نائباً عن السلطان في مزاولة سلطته العليا بالقاهرة، وكانت أهم وظيفة له مراقبة تنفيذ الأوامر الشاهانية وإرسال الخراج إلى عاصمة السلطان، وكذلك معتادات الأستانة من منتجات مصر وهدايا الحرمين الشريفين. وهو مكلف أيضاً بتجهيز فرقة من الجند للاشتراك في حروب السلطان، وهو يرأس الديوان الذي يساعده في الحكم، ويصدر الأوامر التنفيذية للفرمانات، وعليه أن يعتمد ممثلي الإفرنج من القناصل وأن يقيم العدل ويوطد الأمن ويرأس الاحتفالات العامة. وقد يحدث أحياناً أن يطالب رؤساء الجند أو البكوات من السلطان استدعاء الباشا خشية اغتياله، فكان الباشا يغادر البلاد ويعين أحد البكوات «قائم مقام» بكتاب من السلطان، فيتولى الحكم ريثما يصل الوالي الجديد. وكان مقر الوالي بالقلعة، وقد شملت اختصاصاته أيضاً دعوة الديوان للانعقاد وتعيين الكشاف ومشايخ البلد والسناجق من حكام المديريات، بعد أخذ رأي السلطان، وتقديم التقارير إلى الباب العالي، وعموماً لم يكن هذا المنصب مستقراً إذ كثيراً ما يبدل الباشا ولما يمض زمن طويل على تعيينه وبشكل عام كانت الأجهزة التي تحكم معه أقرب إلى أن تكون أجهزة إدارية، فلم يكن بوسعها إصدار قرارات سياسية، التي كانت من اختصاص السلطان وحده.

وقد حد من سلطة الوالي، وجود الحامية العثمانية، كما كانت تتراوح مدة ولاية الوالي بين سنة وثلاث سنوات. وقد تقلب على ولاية مصر مائة والٍ خلال ٢٨١ عاما (أي منذ الفتح حتى حملة بونابرت)، وكان الولاة عادة يحصلون على نسبة من الضرائب لأنفسهم، وكان لكل والٍ وكيل يُسمى «الكتخدا» يعينه السلطان بقرار منه، ويساعده كذلك الدفتردار، أي مدير الشئون المالية، الذي كان يختار عادة من السناجق، يضاف إلى ذلك عدد من الموظفين والتراجمة وحرسه الخاص.

لقد كان السلطان يعتبر مصر ثاني ولاية في الدولة العثمانية بعد ولاية المجر. فنظراً لأهميتها كان يختار عليها ولاة من الأشخاص الأكفاء ممن تقلبوا في مناصب رئيسية في حكم الأقاليم أو في البلاط العثماني أو في منصب الصدارة العظمى. وفي عهد قوة الدولة استطاع الباشوات أن يحكموا مصر طبقاً لتقاليد الحكم العثماني وحفظوا هيبة السلطان، وكان نفوذهم موقراً، ولم يستطع رجال الحامية ولا أمراء المماليك أن يستبدوا دونهم بالسلطة ولكن الأمر كان ينعكس عندما تضعف الدولة العثمانية.

وإلى جانب الباشا يوجد (الديوان الكبير) وهو عبارة عن مجلس مؤلف من رؤساء جميع الفرق العسكرية والدفتردار والرزنامجي وأمير الحج وقاضي القضاة ورؤساء المشايخ والأشراف ورؤساء المذاهب الأربعة والعلماء، كما كان يحضره طائفة من الموظفين مثل الفرمانجية والكُتّاب والترجمة وكان يعقد جلساته أربع مرات أسبوعياً واختصاصاته بشكل عام إدارية تتعلق بالضرائب، ولا يستطيع أن يبرم أمراً دون الرجوع للوالي، وإلى جانب هذا الديوان يوجد (الديوان الصغير) الذي يعقد عدة مرات في الأسبوع برئاسة الباشا، ويتألف من كتخدا الباش والدفتردار والروزنامجي ومندوب عن كل فرقة من فرق الجند (الحامية أو الوجاقات) والضباط العظام، وكان هذا الديوان ينظر في الأعمال الإدارية العاجلة، وقد منع الباشا بعدئذ من حضور اجتماعات المجلسين فأصبح يتتبع مداولاتهما من وراء ستار، ولاستكمال النظام السياسي والإداري قسمت البلاد إلى اثنى عشر سنجقاً بحكمها اثنا عشر من السناجق أو البكوات المماليك والمعينين من قِبَل الديوان. وقد أضيف إلى هؤلاء السناجق اثنى عشر نائباً في عهد السلطان سليمان القانوني، مما جعل البلاد فريسة لأربعة وعشرين طاغية، ويقوم السناجق بمهمة حفظ الأمن وحماية الفلاحين من إغارات العربان كما كانوا يقومون ببعض السفارات الخاصة، وكان منهم القباطين والدفترداريه وأمراء الحج... الخ، وقد زاد السلطان القانوني إلى فرق الجند الست (الوجاقات)، الذين تألفت منهم الحامية العسكرية، فرقة سابعة من المماليك القدماء.

ولم تتعرض مصر طوال العصر العثماني، حتى قدوم الحملة الفرنسية، لخطر الاعتداء من الخارج، وإن كان هذا الجيش العثماني – المملوكي قد اشترك في حروب السلطان في أوقات وميادين مختلفة، فاشتركت الحامية العثمانية المصرية في انتزاع كريت من أيدي البنادقة عام ١٦٦٩، كما اشتركت في حروب الدولة العثمانية ضد النمسا في النصف الثاني من القرن السابع عشر، وكذلك في الحرب الروسية – التركية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وعموماً كانت هذه الصفوة العسكرية تكون طائفة حربية متمتعة بامتيازات قابلة للانتقال من أفرادها إلى ورثتهم، في الوقت الذي أخلدت فيه إلى حياة الدعة والاستقرار حيث لم تتعرض لأي خطر طوال مدة إقامتها بمصر حتى جاءت الحملة الفرنسية فعجزت عن صدها. وهكذا يبدو أن أسس هذا النظام تقوم على دعائم عسكرية خالصة، فكان مركباً من ثلاث سلطات (الوالي – الديوان – الحامية) متنازعة بالإضافة إلى التنازع بين فرق الجند، وكانت كل فرقة عسكرية يبلغ عددها نحو عشرين ألفاً من المشاة، ومثلهم من الفرسان، وكل إليهم الدفاع عن البلاد وأعمال الشرطة وجباية الأموال والضرائب، وكان رؤساؤهم يسمون أغاوات ورئيسهم يلقب بشيخ البلد.

أما بالنسبة للتقسيم الإداري، فالمعروف أنه تم في العصر المملوكي على أساس تقسيم الوجه القبلي إلى تسعة «أعمال» والبحري إلى ستة، على رأس كل منها أحد الكشاف، وظل هذا النظام معمولاً به حتى جاء السلطان سليمان القانوني فأعاد النظر في هذا التقسيم وسميت الأعمال «ولايات» أما ثغور الإسكندرية ودمياط والسويس، فكانت تابعة للسلطان رأساً، وقد أنشأ قانون السلطان سليمان «قانون نامة» أربعة سنجقيات جديدة في الدلتا (الشرقية – الغربية – المنوفية – البحيرة) ثم واحدة في جرجا، أما باقي الأقاليم فقد قسمت إلى كشفيات. وكانت مهمة السناجق الإشراف على الزراعة والري وإقامة الجسور وتوطيد الأمن والعدالة والإشراف على أعمال الكشاف الذين هم أقل مرتبة منهم، وكثيراً ما كانوا ينوبون عنهم بالإضافة إلى وظيفتهم الأصلية وهي جمع الضرائب والأموال الميري وتنظيم الاستفادة من مياه النيل ...الخ.

أما الإدارة المالية فقد تمثلت في الديوان الدفتري، ويرأسه الدفتردار أي مسئول الشئون المالية وهو عادة من السناجق، وكانت مهمته الإشراف المالي على الولاية وهو جهاز إداري قوي ودقيق نظراً لأهمية وظيفته، وإلى جانبه ديوان الروزنامة الذي كان خاضعاً لإشرافه، ويتناول الإشراف على جمع الضرائب وصرفها، وكانت تعرض عليه أوامر الوالي فيحيلها إلى الأقلام المختصة ويرفع البيانات المحررة إليه عن طريق الديوان الدفتري، وكان يقوم بالعمل في هذا الديوان أفندية من الكُتّاب، يرأسون أقلام الروزنامة والتي تسمى مقاطعات ويورثون وظائفهم لأبنائهم، وإن غلب على أعمالهم طابع السرية، حيث كانوا يستخدمون نوعاً من الخطوط يُسمى خط (القيرمة) والروزنامجي هو المدير العام للديوان وكبير الأفندية وله معاونون ومساعدون، وينقسم ديوانه إلى عدة أقلام أو مقاطعات يرأس كل منها أفندي يحفظ أوراقها في سجلات متعددة.

أما القضاء، فقد أصبح خاضعاً لهيئة القضاء المركزية في استانبول، وكان السلطان يرسل إلى مصر قاضي القضاة المسمى «قاضي عسكر أفندي»، ولمدة عام، وكان عضواً في الديوان ويشترك في محاسبة الباشا في آخر عهده بالولاية، ويشرف على القضاة في أنحاء البلاد، وكان السلطان سليم قد أبقى على المناصب الكبرى في الجهاز القضائي، مع إدخال بعض التعديلات، كما وحّد مصادر التشريع ثم ألغى السلطان سليمان مناصب قضاة المذاهب الأربعة مكتفياً بواحد، وكان من اختصاص القضاة في مصر الإشراف على إدارة الأوقاف والمرتبات الخيرية المخصصة للعلماء أو لأهل الحرمين، وتقسيم التركات وتحصيل الرسوم على المبايعات والتصرفات العقارية، إلى جانب وظيفتهم الأصلية المتعلقة بالفصل في القضايا المدنية والجنائية. وكان قاضي عسكر وسائر القضاة يحصلون على مركزهم بالشراء في نظير الرسوم التي يحصلونها مثل رسوم التحقيقات والقضايا...الخ، وعندما ضعف النفوذ العثماني، نقص العنصر العثماني في القضاة، وحل مكانهم قضاة من المصريين. وطالما تمتعت حكومة الدولة المركزية بالقوة الكافية لفرض احترامها وطاعتها، ظلت مصر مستعبدة بفعل هذا النظام المرتبك المتشعب، ولكن ما إن ضعفت السلطة المركزية ووهنت قوتها، حتى حاولت مصر

التحرر من نير هذا النظام بعد أن ناءت بأرزائه وزراياته ورأت فيه استمراراً لعصر المماليك[٤].

تطور الأوضاع السياسية

أما عن تطور الأوضاع السياسية في مصر خلال العصر العثماني فيلاحظ أن الحكم العثماني في بدايته كان مضطرباً يفتقر إلى تنظيم دقيق واستقرار واضح، فقد تمرّد اثنان من زعماء المماليك فور وفاة الوالي خاير بك عام ١٥٢٢ وأرادا انتزاع حكم مصر من الوالي العثماني الجديد غير أن هذا تمكّن من القضاء عليهما، كذلك حاول أحد الولاة (أحمد باشا) أن ينفصل بمصر عن السلطة العثمانية عام ١٥٢٣، حين صادر ثروات الأعيان وأعدم قائد الحامية وطلب البيعة له من قضاة المذاهب الأربعة باعتباره سلطاناً لمصر، وأن تكون له الخطبة والسكة، واستولى بجنوده على القلعة غير أن أنصار السلطان العثماني دبروا ثورة مضادة أمسكت بزمام الحكم بعد أن أطاحت بالوالي الثائر.. وكانت هذه الأحداث وراء صدور «قانون نامة» الذي نظم الإدارة العثمانية لمصر ووثق من تبعيتها للدولة العثمانية.

ومع ذلك فإن أواخر القرن السادس عشر شهدت تدهوراً في نفوذ الولاة العثمانيين، بسبب ضعف الدولة ذاتها، فاندلعت ثورات متفرقة ضد سلطة الولاة، وبات الولاة يعتمدون كثيراً على حماية بكوات المماليك لهم، الذين لم يكن لهم وظائف محددة، فاستطاعوا بسط سيطرتهم على الجهاز الإداري والمالي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وبدأوا، في ظل ضعف الولاة، يتحولون إلى قوة سياسية لها نفوذها وتأثيرها على مجريات الأمور. بل استطاعوا خلال القرن السابع عشر الاستئثار بمنصب الدفتردار، وكذلك منصب نائب الوالي (القائمقام)، فضلاً عن وظيفة (حاكم الصعيد)، بعد أن كانت قد تألفت منه مديرية كبيرة خلال القرن السادس عشر، بل استطاعوا عزل الولاة المكروهين وتعيين من يقوم مقامهم من بينهم حتى يرسل السلطان والياً جديداً.. وحتى نهاية القرن السابع عشر بات واضحاً أن عجز الدولة العثمانية عن حفظ هيبتها في مصر، قد أدى إلى ظهور البيوتات المملوكية كالإيواظية وأبي شنب والقازدوغلية ورضوان وبلفية وغيرها،

وكانت هذه البيوت تنتمي إلى حزبين كبيرين متنافستين هما الفقارية والقاسمية، وقد تناحرت مع بعضها البعض.

وقد اشتد التنافس والصراع كذلك بين الوجاقات العسكرية السبعة، وكانت معظم المتاعب تأتي من وجاق الانكشارية، الذين استطاع في نهاية القرن السابع عشر عزل الوالي، وأصبح قائده (أغا الانكشارية) يتولى زمام الأمور في مصر في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر حتى تهددت البلاد بحرب أهلية من جراء تحدي بقية الوجاقات للانكشارية، بدت نذرها عام ١٧١١، والحاصل أن بكوات المماليك تورطوا في هذا الصراع العسكري، بل سيطروا عليه بتأييدهم هذا أو ذاك، واستطاعوا بسطوتهم أن يحولوا الولاة إلى مجرد أشخاص ضعاف لا حول لهم ولا قوة، عرضة للعزل، واستهدفوا من ذلك الانفراد بحكم مصر.

وحتى أواسط القرن الثامن عشر برز من بين هذه البيوت المملوكية بيت القازدوغلية وصار أكبر قوة سياسية تنافست على الرياسة، وسيطر بكواته على منصب شيخ البلد (الذي ربما يشير إلى أقدم مماليك القاهرة، ولم يكن اللقب ضمن الألقاب الرسمية العثمانية) الذي رشحوا له شخصية مهمة، برزت فيما بعد بشكل خطير، وهي شخصية علي بك، الذي عُرف فيما بعد باسم «علي بك الكبير» عام ١٧٦٠، وما أن تولى مشيخة البلد حتى بدأ يُكوِّن له بيتاً مملوكياً جديداً، ثم استطاع التخلص من المنافسين الأقوياء في البيت القازدوغلي، بعد فترة من الصراع، انتصر فيها عليهم، وتخلص من حلفائه حتى صار الحاكم الفعلي لمصر منذ عام ١٧٦٨.

وقد عمل علي بك على كسب مودة السلطان، ليضمن عدم معارضة الباشا والديوان لأعماله، ثم بدأ يدرك مدى ضعف الدولة سياسياً وعسكرياً خلال حربها مع روسيا، وهو ما شجعه على القيام بحركة لعزل الوالي وتولى منصب القائمقام، إلى جانب منصبه كشيخ للبلد، ثم أوقف إرسال الضريبة السنوية إلى عاصمة السلطان وأقدم على اتخاذ خطوات تستهدف استقلال مصر تحت حكم المماليك، وقد روى الجبرتي أنه كان يقول لخلصائه«إن ملوك مصر كانوا مثلنا من المماليك..

وهؤلاء العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق أهلها...»، غير أنه قدّمَ للسلطان خدمة عندما طلب إليه إرسال حملة للحجاز لحسم الصراع حول شرافة مكة، فاستجاب وانتهزها فرصة ليعين أحد مماليكه على إمارة جدة، فبدا وكأنه سيطر على الحجاز، إلى جانب مصر، وبدأ يتطلع إلى الشام، وقد واتته الظروف، عندما اشتد نفوذ الشيخ ظاهر العمر في فلسطين وصار يتطلع لغزو دمشق، والدولة منشغلة بحربها مع روسيا، فتحالف علي بك مع الشيخ ظاهر، وأجرى اتصالات لطلب دعم من قادة الأسطول الروسي في البحر المتوسط.

وقد أرسل علي بك إلى حليفه حملة يقودها مملوكه محمد بك أبو الدهب لضم دمشق عام ١٧٧١ وتمكن هذا من ذلك بالفعل، وأصبح وسط وجنوب بلاد الشام خاضعاً لعلي بك، ولم يعد أمامه سوى حلب، ولكن قائده أبو الدهب انسحب فجأة بعد أن أضمر خيانة سيده، ودار بينهما صراع على السلطة في مصر عام ١٧٧٢، استطاع أبو الدهب، بحشد كبير من خصوم علي بك الكبير، أن يتقدم نحو القاهرة وأن ينزل بسيده هزيمة قاسية، فر على أثرها علي بك إلى حليفه القديم في فلسطين (الشيخ ظاهر العمر)، ثم لم يلبث أن عاد بقواته إلى القاهرة، بناء على دعوة بكوات المماليك الموالين له، غير أنه ووجه بجيش أبو الدهب عند الصالحية في مايو ١٧٧٣ حيث دارت معركةٌ هُزِم فيها علي بك وتم أسره حيث توفي في معسكر خصمه.. لتنتهي ثورته ضد الدولة العثمانية ولتخلص مصر إلى قائده الخائن أبو الدهب، الذي استرضى السلطان العثماني بغزو فلسطين عام ١٧٧٥، وقضائه على الشيخ ظاهر، وأعاد الشام إلى سلطة الدولة العثمانية.. ونتج عن وفاة أبو الدهب الفجائية عودة جيشه إلى مصر.

وقد أعقب ذلك صراع بين كبار القازدوغلية، برز خلال اثنان من مماليك أبو الدهب وهما إبراهيم بك ومراد بك، حيث اتفقا على اقتسام السلطة في مصر، على أن يكون إبراهيم بك شيخاً للبلد، وظلا يحكمان مصر خلال الفترة (١٧٧٥-١٧٨٦) التي كانت من أسوأ فترات تاريخ مصر، حيث عانى المصريون خلالها من الظلم وتدهور الأوضاع الاقتصادية، مما حدا بالدولة العثمانية للتفكير في القضاء عليهما واستعادة سيطرتها على مصر، وبالفعل أرسلت حملة يقودها القبطان

حسن باشا، الذي تقدم إلى القاهرة، بعد هزيمة خصميه االذين هربا إلى الصعيد، وتولى مقاليد الأمور فيها عام ١٧٨٦، بينما لازال مراد وإبراهيم يتحصنان في الصعيد ويحكمانه، ويتحينان الفرصة للعودة للقاهرة، وبعد معارك عدة، انسحب خلالها البكوات إلى النوبة، ثم عادا إلى الصعيد، وتقدما بجنودهما إلى القاهرة، في ظروف انشغال الدولة العثمانية بحربها مع روسيا (التي قامت عام ١٧٨٧) وسحبها اواليها حسن باشا من مصر، فتمكنا من دخول القاهرة واستمرا في حكمها بشكل فعلي، بينما بقي الوالي العثماني الضعيف الذي خلف حسن باشا مقيماً في القلعة بلا سلطة تقريباً، حتى مجيء الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ لتنهي عزلة مصر ولتبدأ بعدها مرحلة جديدة من تاريخها[٥].

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

أما عن الأوضاع الاقتصادية، في ظل هذا الحكم، فقد تأثرت بالثورات والفتن وفوضى الجند وتفرق السلطات، فلم يتوفر أحد على دراسة أوضاع البلاد الاقتصادية ومن ثم كانت موارد مصر التي أهمل الحكام أمر تنميتها وصيانتها، مثقلة بالأتاوات والجبايات المختلفة فكانت مصر ترسل من حين لآخر فرقاً ونجدات للاشتراك في حروب الدولة العثمانية، وتدفع الخراج عن يد وهي صاغرة من نقود وغلال وسلع، وقد نجم عن الثورات، إهمال للمرافق العامة وكثيراً ما تعطلت طرق المواصلات بين أجزاء القطر بسبب ذلك، كما حال اضطراب الأمن أيضاً دون نمو التجارة الداخلية وتضاءلت لنفس الأسباب تجارة الترانزيت عبر مصر، وكان لسياسة سحب الأيدي، ذات المهارات الخاصة في الصناعات الحرفية إلى عاصمة السلطان، كان لذلك أثره في إفساد الكثير من هذه الصناعات وتوقفها.

ونتيجة لشدة الغلاء وقصور النيل وفيضاناته وتوالي المصادرات والمظالم أن طفح الكيل بالفلاحين الذين هربوا من قراهم فراراً من الظلم والاستبداد فأصيبت الأرض بالبوار، بينما كان يهرع سكان المدن إلى مشايخ الأزهر والعلماء يجأرون بالشكوى من سوء الأوضاع وكانت الأراضي مثقلة بالضرائب العينية كما عانى الزرّاع من تلاعب الجباة بالموازين والمكاييل وكثيراً ما اقترن طلب «الفرد» بالتهديد والوعيد ولاشك أن تواتر هذه المظالم قد أضعف الحوافز على الادخار

والاستثمار المنتج كما تناقص عدد السكان بسبب سوء الحالة الاقتصادية وانتشار المجاعات والأوبئة، ولم يكن هناك نظام ثابت لحيازة الأراضي الزراعية يكفل لفلاحيها نوعاً ثابتاً من الحقوق في الملكية سواء للأراضي أو للمحاصيل. ذلك أن أرض مصر اعتبرت ملكاً للدولة صاحبة السيادة عليها وفقاً للنظام الذي كان سائداً قبل الفتح العثماني، حيث كانت للحائزين ملكية انتفاع فحسب، وحتى هذا النوع من الملكيات لم يكن ثابتاً وقائماً على ضمانات كافية، هذا بالإضافة إلى مساوئ نظام الالتزام.

وكان قد أُجري مسح للأراضي عام ١٥٢٦ ثم أُجري مسح آخر عام ١٥٥٠ لتقرير الضرائب، وقد تمثلت أنواع الأراضي في بداية العصر العثماني في عدة أنواع هي:

- أراضي الأثر، وهي أراضٍ خراجية وزعت على الفلاحين لزراعتها، أي منحوا فيها حق الانتفاع فحسب.
- أراضي الرزق، وكانت غير خاضعة للخراج وقد منحت «لأولاد الناس» وأمراء الجيش، ومنها الرزق المحبوسة على الحرمين الشريفين وعلى المشروعات الخيرية.
- أراضي الأوقاف، التي أوقفها أصحابها على وجوه البر وصدرت بها حجج شرعية بناء على أحكام قضائية وقد تم فحصها بواسطة مندوب من الآستانة ثم أعفيت من جميع الضرائب عدا ضريبة الميري.
- أراضي الأواسي، وهي التي تمنح للملتزم يزرعها لحسابه، في حدود عُشر الأراضي الداخلة في التزامه، وهي ملكية انتفاع ولكنها امتازت بإمكانية توريثها وإعفائها من ضريبة الخراج.

وكانت أهم المحاصيل الشتوية هي القمح والشعير والفول والحمص والكتان والبصل والخضروات والفواكه، بينما كانت الصيفية هي القصب والسمسم والقطن والنيلة والبطيخ. وعموماً كان الاضمحلال الزراعي سبباً في اضمحلال وانقراض الحرف التي كانت مزدهرة فيما سبق، فاختفت صناعات بناء السفن والأنسجة الفاخرة واقتصرت الصناعة على بعض الحرف الضرورية للاستهلاك المحلي،

والتي ارتكزت أساساً على العمل اليدوي في صناعات الغزل والنسيج والفخاريات والحصير ومواد البناء والسكر وغيرها، وكانت جميعها على درجة كبيرة من التخلف والتأخر، ولم يشهد العصر تنفيذ خطط من نوع ما، ونتيجة لذلك كله، وبسبب العزلة السياسية والاقتصادية لم تظهر رأسمالية مصرية هامة ومؤثرة في ظل النظام الإقطاعي العسكري المملوكي – العثماني، وبفعل انتقال الصنّاع المهرة إلى استانبول من البنائين والنقاشين والنجارين والحدادين والخراطين...الخ ممن قدّرهم المؤرخ ابن إياس بنحو ألف رجل.

وبالنسبة للتجارة الداخلية فكان الطبيعي أن تتأثر بذلك كله، فعاشت كثير من المناطق في شبه اكتفاء ذاتي، بينما كانت دواب الحمل هي وسائل النقل، وكانت التجارة بين الوجهين البحري والقبلي تتم عن طريق النيل، زاد من صعوبتها قصور كمية النقود المعدنية المتداولة (الدرهم والدينار) عن الوفاء بحاجة المعاملات حيث كان الدفع يتم عيناً في كثير من فروع الإنتاج الزراعي الصناعي بالإضافة إلى عدم ثبات قيمة العملة، وبشكل عام انخفضت القدرة الشرائية ولم يكن ثمة اهتمام بطرق التجارة التي هي عصب النقل البري في الوقت الذي أثرت فيه الفيضانات على الطرق المائية وكثرت الرسوم الداخلية كضرائب الدخولية والعوائد الشهرية وغيرها مما أدى إلى تضاؤل التبادل التجاري أيضاً.

أما التجارة الخارجية فقد تأثرت بعد الكشوف الجغرافية وتحطيم الأسطول المصري عام ١٥٠٩ بالإضافة إلى أن الدولة العثمانية قد منحت الامتيازات للدول الأوروبية وما صحب ذلك من امتيازات جمركية وقضائية، وبالرغم من ذلك كله لم يقض نهائياً على تجارة مصر، فظلت مركزاً للتجارة بين الشرق وأوروبا ولكن بشكل محدود. فكانت لها تجارة هامة مع بلاد العرب حيث حملت السفن من جدة إلى السويس البن والمنتجات الهندية، وكذلك، وجدت قوافل ذات أهمية بين مصر والسودان، كما استوردت مصر من شمال إفريقيا بعض السلع كالحبوب والمصنوعات الجلدية، ومن البلقان والأناضول والشام استوردت مصر أنواعاً من الخشب والفواكه، كما نشأت أسواق لبيع العبيد والمماليك في القاهرة.

أما البناء الاجتماعي الذي يتصل بالأوضاع الاقتصادية، فقد ورث العثمانيون مجتمعاً تركيبه الطبقي مغلقاً أحاطت فيه الطبقة المملوكية الحاكمة نفسها بسياج عنصري كان من الصعب على أبناء الشعب تخطيه. وقد حل الوجود العثماني محل الطبقة المملوكية الحاكمة، إلا أن الفارق الجوهري بين النظامين أن الحكم العثماني كان سلطة أجنبية تمثل الدولة العثمانية، أما المماليك فكانوا طبقة عليا لا تمثل دولة أخرى؛ ولم يكن الحكم العثماني بحاجة للربط بين الطبقة الحاكمة والمصريين، لأن القوة التي ساندت الوجود العثماني كانت قوة الدولة العثمانية ذاتها وليست الحامية إلا واجهة لها. ورغم أنه لم يكن هناك ما يمنع من اندماج العثمانيين مع المصريين، إلا أنهم انعزلوا في البداية ولكنهم لم يستمروا في عزلتهم، بل اندمجوا وتزاوجوا مع المصريين بشكل محدود.

ومع ذلك نلمح وجود طبقتين متميزتين رئيسيتين، أولهما طبقة الحكام التي لها كافة السلطات ومغانمها وتتركز في شكل صفوة أرستقراطية من بكوات الأتراك والمماليك الذين يستندون إلى عصبيات جنسية مدعمة بالوضع الاقتصادي والسياسي الذي يجعل منها طبقة متميزة عن سائر الطبقات الاجتماعية الأخرى، تحتل مركز الصدارة في الإدارة والجيش وشئون الحكم، تتمتع بامتيازات يوفرها لها ذلك الوضع، وإن لم تمارس سلطات قضائية أو اجتماعية على رعاياها من المصريين حيث كان أفرادها أشبه بملاك متغيبين ينصب اهتمامهم في جمع الثروة من حصيلة أملاكهم و وإقطاعاتهم تاركين للملتزمين والكشاف مهمة السهر على هذه المصالح ومنشغلين بالسياسة وصراع السلطة، وعلى الرغم من انتماء أبناء هذه الطبقة إلى أصول متباينة إلا أنهم اعتنقوا الإسلام وظلوا يستخدمون اللغة التركية في معاملاتهم كعلامة على تميزهم في المجتمع المصري، وبمرور الزمن ونتيجة لعوامل مختلفة أخذت هذه الطبقة في الاضمحلال تدريجياً خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين ظهرت طبقة كبار الملاك المصرية لترث تلك المكانة الاجتماعية التي كانت لتلك الطبقة.

أما الطبقة الثانية والكبيرة فهي طبقة المحكومين، وكانت هذه بدورها تنقسم إلى طبقة وسطى محدودة ثم طبقة دنيا من الفلاحين وصغار الحرفيين، وقد تكونت

الطبقة الوسطى من المشايخ وعلماء الأزهر ورجال الدين وكبار التجار والحرفيين. وكان علماء الأزهر ذوي مكانة مرموقة بحكم مركزهم الديني وإشرافهم على الأوقاف، وقد تولى عدد منهم وظائف الالتزام على بعض القرى والنواحي وقاموا من وقت لآخر بقيادة الجماهير المظلومة الثائرة للتصدي لعسف الولاة وعنت المماليك فلعبوا دور الوساطة بين الحكام والمحكومين، أما فئة كبار التجار وشيوخ الطوائف وأرباب الحرف، فقد كانوا يتمتعون بمركز اقتصادي مرموق على الرغم مما أثقلت به الدولة كاهلهم من ضرائب ومغارم.

هذا بينما شكّل أهل الذمة – أقباطاً ويهوداً – قطاعاً اجتماعياً بذاته عاش على هامش الحياة الاجتماعية والفكرية وإن لعبوا دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي والإداري فكان من بين أهل الذمة المباشرون والكتبة والصيارفة وصغار الموظفين الذين عملوا في خدمة الملتزمين وحكام الأقاليم ومنهم من حاز ثروة كبيرة، هذا بالإضافة إلى وجود أقلية من المتمصرين الشوام والأرمن مما اشتغلوا بالتجارة. ورغم ثراء تلك الفئة، إلا أنها كانت في مركز اجتماعي أدنى بحكم وجودها في مجتمع ديني إسلامي.

أما الطبقة الدنيا من الفلاحين وصغار الحرفيين وهي التي تشكل قاع المجتمع المصري وقاعدة هرمه، فقد وقع على كاهلها عبء إنتاج لا تمتلك أدواته، ولا تحصل منه إلا على ما يحفظ حياتها، وقد ارتبط الفلاح بالأرض نتيجة نظام حيازتها ونتيجة ضغط الملتزمين عليه وعانى من الفقر والقهر والظلم، وكان في النهاية وقوداً لصراع بين القوى السياسية. وكانت هذه الطبقة محاصرة بأجهزة الدولة في الوقت الذي قلت فيه المحاصيل وانتشرت المجاعات وتفشت الأوبئة،وقد عبرت هذه الطبقة عن سخطها بمقاومة سلبية تمثلت في انتشار ظاهرة الهروب من الأراضي الزراعية، بينما عانى الحرفيون من البطالة والتشرد بعد رحيل الحرفيين المهرة إلى استانبول حيث بطلت في مصر خمسون صناعة وتعطل أربابها، حسب قول ابن إياس.

وقد اتسمت الأوضاع الثقافية والفكرية بكثير من التخلف والجمود كرد فعل للضعف العام الذي شرحنا أبعاده وإن لم تقع مسئولية هذا الشلل العقلي الذي انتاب البلاد على العثمانيين وحدهم، الذين افتقروا إلى حضارة قوية مؤثرة، بل أيضاً نتيجة لتعطل مبدأ الاجتهاد وهو الجانب المشرق في الفكر الإسلامي حيث انحصر التعليم في أساليب عتيقة من الاجترار والترديد والاشتقاق، فكان أمراً طبيعياً أن يكون تيار الفكر الرئيسي تياراً تقليدياً وسلفياً جامداً، فشاع التصوف وتحول من ظاهرة نفسية فردية إلى ظاهرة اجتماعية داخلها الدجل والشعوذة والإيمان الساذج بالمشايخ وانتشرت الخرافات والإيمان بالخوارق والتفكير الغيبي والأوهام نتيجة شيوع الجهل، وبفعل نطاق العزلة الذي فرضه العثمانيون حول البلاد.

أما عن مؤسسات التعليم فقد لعب المسجد (الجامع) دوراً بارزاً في تشكيل قسمات الفكر ومساره، فكان بمثابة الحياة الفكرية ونافذتها. كما كان مجلساً للصلاة والقضاء والعلم، هذا بالإضافة إلى الكتاتيب التي لم تقم بأكثر من تعليم تلاميذها القراءة والكتابة ومبادئ الحساب، وكان على من يريد مواصلة تعليمه أن ينتقل إلى المساجد الكبرى في المدن ليؤهل بعد ذلك مجاوراً في الأزهر، الذي ران عليه خلال فترة الحكم العثماني نوع من الجمود لم يعرفه تاريخه، فقل ظهور المفكرين المجددين، واقتصرت العناية فيه على علوم الدين واللغة والتاريخ بمتونها وشروحها وحواشيها وتقاريرها ونحو ذلك، من أساليب التعليم السائدة آنئذ مع افتقار روح الابتكار والإبداع، ولم تلق دراسة العلوم الطبيعية والرياضية عناية تُذكر، ومن ثم انحط التأليف فيها. وقد كان للعلوم الدينية واللغوية المحل الأول من اهتمام المشتغلين بالتأليف سواء كانت نقلية (فقه وحديث وتفسير) أو عقلية (نحو وبيان ولغة). وفي الوقت الذي أهمل فيه إنشاء المدارس، قيل إن السلطان سليم استولى على تراث مصر العلمي والأدبي، حين أمر بجمع الكتب والمخطوطات من المساجد والخزائن الخاصة ونقلها إلى عاصمة ملكه.

ورغم ذلك فقد ظهر بعض العلماء وألفت الكتب وجمعت المخطوطات النادرة، ومن أشهر المؤرخين الذين اشتهروا في تلك الفترة ابن إياس صاحب الكتاب الهام

«بدائع الزهور...» وكذلك ابن زنبل الرمال ثم المؤرخ الكبير عبد الرحمن الجبرتي، ومن كتابات العصر المعروفة «تعليق الرملي على فقه الشافعية»، ومؤلفات عبد القادر البغدادي في قواعد اللغة، كما وضع «الزبيدي» كتابه المعجمي الشهير «تاج العروس» ووجدت طائفة من الشعراء مدحوا السلاطين والباشوات وأصحاب السلطة[٦].